

السياسات المحاسبية وأزمة سوق المناخ

د.د. عيسى محمود عبد الرحيم *

د. حيدر حسن الجمعة **

تمهيد : نشأت سوق الأوراق المالية الكويتية مع تأسيس أول شركة مساهمة كويتية عامة في عام ١٩٥٢م. وقد بلغت الشركات العامة في عام ١٩٨٢م ستاً وأربعين شركة، تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى سبعين شركة كويتية مقفلة وخليجية يتم تداولها في السوق غير الرسمي (سوق المناخ) .

ويعد صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠م بشأن تنظيم تداول الأوراق المالية للشركات المساهمة، أول خطوة لتنظيم سوق الأوراق المالية بالكويت .

وقد تبع ذلك صدور القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦م والذي بموجبه تم تشكيل لجنة الأوراق المالية^(١) . وقد صدر القرار الوزاري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٧م بشأن بيع الأوراق المالية بالأجل، كتوصية من هذه اللجنة .

وشهد السوق خلال الفترة من ١٩٧٧م - ١٩٨٢م تأسيس العديد من الشركات الكويتية المساهمة، العامة والمقفلة، والخليجية . ولكن اقترن تأسيس هذه الشركات بكثير من المشاكل والسلبيات التي ستعرض لها فيما بعد .

ونتيجة لتحسن وضع السيولة في البلاد اتسم عام ١٩٨١م بأداء عال للأسهم الكويتية، مما أوجد المناخ المناسب للاستثمار في الأوراق المالية، حيث شهد الربع الأخير من عام ١٩٨١م ارتفاعاً كبيراً في قيمة الأسهم، وحجم التداول، في كل من البورصة وسوق المناخ، واعتبر سوق الأوراق

* أستاذ بقسم المحاسبة - جامعة الكويت

** مدير عام الشركة العربية العقارية

(١) تضم اللجنة ثمانية أعضاء من وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي وغرفة تجارة وصناعة الكويت ووسطاء الأوراق المالية وشركات الاستثمار وعضوية ذوي الخبرة .

المالية في الكويت الثامن في الترتيب العالمي، من حيث حجم التداول^(١)، كما تعدى التداول فيها في بعض الأسابيع حجم التداول في بورصة لندن للأوراق المالية^(٢).

ولا شك في أن أصعب مشكلة اقتصادية واجهتها الكويت : هي أزمة سوق الأسهم، والمعروفة بأزمة المناخ خلال العام ١٩٨٢م حيث تدنى التداول، وانهارت أسعار الاسهم، كنتيجة لاستخدام شيكات البيع الآجل، كمصدر رئيس للائتمان غير المصرفي، ونظماً قائماً بذاته للتمويل داخل السوق والتداول غير الرسمي لأسهم الشركات الكويتية المقفلة والشركات الخليجية في سوق المناخ. وكان لهذه العوامل أثر سلبي على الاقتصاد الكويتي، ومستوى النشاط الاستثماري المحلي.

وقد اكتسبت عملية تنظيم سوق الأوراق المالية دعماً بصدور المرسوم الأميري بتنظيمها في أغسطس ١٩٨٣م والذي نص على تشكيل لجنة للسوق برئاسة وزير التجارة والصناعة، وحدد مسؤوليات هذه اللجنة.

وقد وضعت اللجنة النظم اللازمة من أجل تسجيل الشركات الكويتية المساهمة العامة، والشركات الكويتية المقفلة، التي تقرر اللجنة قبول تداولها في السوق ولكن لم يطرأ أي تحسن يذكر على تداول الأسهم في هذه الفترة، وانكمش حجم التداول واتجهت أسعار الأسهم إلى الهبوط.

وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٨٤م تم افتتاح المبنى الجديد لسوق الكويت للأوراق المالية. كما تم الإعلان عن الإجراءات الجديدة لتنظيم وضبط التعامل في السوق.

هذا ويستند النظام الجديد إلى طريقة المزاد المكتوب، كما استحدثت مجموعة كاملة من الإجراءات والقواعد المنظمة، وتم إغلاق سوق المناخ رسمياً في الأول من يناير ١٩٨٤م وبدأ التعامل بأسهم الشركات الخليجية في السوق الموازي الذي أنشأ خصيصاً لتداول هذه الأسهم داخل سوق الكويت للأوراق المالية.

يقوم سوق الكويت للأوراق المالية بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية بالكويت، ويمثل عامل جذب لمدخرات المواطنين واستثمارها، ونجاح السوق يتطلب تأمين أكبر قدر من المعلومات عن الشركات المسجلة فيه، وتحليلها، لتعكس الأوضاع الصحيحة والدقيقة عن هذه الشركات، مع نشر هذه المعلومات بين المتعاملين، حتى يتسنى لهم اختيار أفضل الاستثمارات المتاحة من ناحية، وتخفيض عمليات المضاربة من خلال إبراز ربحية وعائد الأسهم، وتوضيح المراكز المالية

(١) بنك الكويت المركزي - الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام - التقرير الاقتصادي للفترة ١٩٦٩م - ١٩٧٩ ص ١٠٧.

Kuwait Financial Time Survey, Feb, 25, 1977 as cited by :

(٢)

حازم البيلوي ورائد فهمي - دور سوق الأسهم في الاقتصاد الكويتي مؤتمر تطوير سوق الأسهم في الكويت - منشورات غرفة تجارة وصناعة الكويت ١٩٨١ ص ١٣.

للشركات المصدرة للأسهم من ناحية أخرى .

وقد قامت إدارة الدراسات والبحوث الاقتصادية في سوق الأوراق المالية بإعداد دليل المستثمر في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك تقوم إدارة السوق بإصدار نشرات يومية وأسبوعية، تغطي كافة أوجه النشاط بالسوق، من حيث حجم التداول، ومؤشرات الأسعار، وتحليل التداول في القطاعات المختلفة، وكذلك نشر أرقام ربع ونصف سنوية عن الشركات المسجلة في السوق .

ويؤدي اتباع هذا الأسلوب إلى رفع مستوى الوعي الاستثماري بين المتعاملين في السوق لترشيد قراراتهم الاستثمارية .

أزمة سوق المناخ :

تعرضت بورصة الأوراق المالية في الكويت إلى أول أزمة في العام ١٩٧٧م حيث هبط مستوى النشاط في سوق الأسهم بدرجة كبيرة، مقارنة مع العام ١٩٧٦م حيث انخفض حجم التداول بنسبة ٦٦٪ .

وقد صدرت عدة قرارات خلال هذه الفترة لمعالجة الوضع ونوجزها فيما يلي :-

- ١ - إيقاف تأسيس الشركات المساهمة العامة بصورة مؤقتة .
- ٢ - عدم السماح بزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة .
- ٣ - قيام شركة الاستثمارات الخارجية نيابة عن الحكومة بشراء أسهم القطاع الخاص، التي تعرض عليها، بالأسعار التي تم تحديدها، وقد استمرت فترة شراء الأسهم من ديسمبر ٧٧م وحتى إبريل ٧٨م وبلغت قيمة الأسهم المشتراة ١٥٠ مليون دينار كويتي .
- ٤ - إيقاف تداول أسهم الشركات الخليجية محليا، وذلك حتى عام ١٩٧٩م .
- ٥ - تنظيم عمليات البيع الآجل، وجاء القرار الوزاري رقم ٣١ لعام ١٩٧٧م بأربعة شروط للبيع الآجل للأوراق المالية في بورصة الكويت، وهذه الشروط هي :
 - أ - عدم تجاوز أجل السداد اثني عشر شهرا .
 - ب - دفع المشتري لجزء من قيمة الصفقة فورا .
 - ج - تسجيل العقود فور إتمامها لدى دائرة الأوراق المالية، في وزارة التجارة .
 - د - بقاء الأسهم في ملكية البائع حتى حلول الأجل وتسديد باقي الثمن .

غير أن التراخي في تطبيق هذا القرار وعدم تطبيقه على النشاط في سوق المناخ بالنسبة لأسهم الشركات الكويتية المغفلة والشركات المساهمة الخليجية أدى إلى تزايد البيع الآجل بمعدلات عالية خلال العامين ١٩٨١م، ١٩٨٢م ووصلت الفروق بين السعر الفوري والسعر الآجل إلى ٧٠٪،

٨٠٪، ٤٠٪ في العام ١٩٨١م^(١) في حين بلغت ٤٠٪ في العام ١٩٨٢م وبهذا خرجت عمليات بيع الأوراق المالية بالأجل عن معناها الإقتصادي وأصبحت وسيلة من وسائل التمويل الباهظ التكلفة، والذي لجأت إليه مجموعة من المضاربين لتأمين سيولة لديها لدفع ما يستحق عليها من شيكات مؤجلة. وعدم تطبيق شروط البيع الأجل. كما نظمها القرار مكنت المضاربين من الإستمرار بشراء أسهم بأضعاف أسعارها النقدية بالأجل، ومن ثم بيعها بالسعر النقدي وبالتالي ترتب على ذلك حدوث خسائر هائلة، مقابل تسديد ديونهم العاجلة.

وقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المضاربين في السوق، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً، وزاد حجم التداول بسرعة كبيرة^(٢)، حيث بلغ ٢٥٥ مليون سهم في البورصة الرسمية، و٢٠٨ مليار سهم في سوق المناخ، وقد سبب عجز بعض كبار المضاربين عن دفع التزاماتهم إلى إنفجار الأزمة في صيف عام ١٩٨٢م.

العوامل التي ساعدت على انفجار الأزمة :

- ١ - عدد الشركات الكويتية المساهمة المقفلة التي أسست منذ عام ١٩٨١م وما رافق قيامها من تداول غير مشروع لأسهمها، وذلك خلافاً للقانون، والذي يمنع تداول أسهم الشركات المساهمة المقفلة قبل مرور ثلاث سنوات على تأسيسها.
- ٢ - تزايد تأسيس الشركات الخليجية وتداولها في سوق المناخ، حيث بلغ عدد الشركات الخليجية التي كانت تتداول أسهمها في سوق المناخ ٤٢ شركة.
- ٣ - غياب الضوابط وعدم تنظيم التداول في سوق المناخ، وكان يجب أن تكون هذه إحدى مسؤوليات وزارة التجارة والصناعة، ممثلة في إدارة سوق الأوراق المالية.
- ٤ - لم يكن تأسيس الشركات مبنياً على أسس اقتصادية مدروسة، ودراسات جدوى اقتصادية سليمة، وكانت أرباح التعامل في الأسهم بسبب المضاربة، وكان معظم المؤسسين يبيعون حصصهم في أول عملية مضاربة خلافاً للقانون.
- ٥ - تساهل البنوك المحلية في تقديم التسهيلات الائتمانية من سحب على المكشوف، وقروض بلا ضمانات، وبضمانات شخصية، أو بضمان الشيكات المؤجلة، وخصم الشيكات المؤجلة المستعملة لشراء الأسهم في سوق المناخ للشركات تحت التأسيس، مما ساعد على تأمين سيولة كبيرة لدى المتعاملين في سوق المناخ للمضاربة، كما لعبت كذلك شركات الصيرفة دوراً كبيراً في عمليات الإقراض وخصم الشيكات المؤجلة.

(١) غرفة تجارة وصناعة الكويت - مؤتمر تطوير سوق الأسهم في الكويت ص ٢٩٢.

(٢) بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي ١٩٨٢ ص ٦٨، ٧٣.

- ٦ - عدم وجود رقابة فعّالة من قبل البنك المركزي على التسهيلات التي قدمتها البنوك التجارية وشركات الصيرفة، مما نتج عنه المديونية الضخمة والتي تعاني منها البنوك الآن .
 - ٧ - انعكست وظيفة السوق من جذب مدخرات الأفراد واستثمارها وتحويلها إلى مراكز للإنتاج، ومصادر متجددة للدخل، إلى مضاربات واتفاقات نفعية^(١) بين كبار المتعاملين في السوق، بغرض الإثراء السريع، على حساب صغار المدخرين .
 - ٨ - استغلال ثغرة في القانون الكويتي والتي تسمح للبنك بصرف الشيك الآجل بمجرد تقديمه للبنك، وعدم الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق .
 - ٩ - تزايد البيع الآجل للأسهم بمعدلات عالية، وبأسعار فاقت قدرات المتعاملين المالية، وأصبح وسيلة من وسائل التمويل الباهظ التكلفة، والذي لجأت إليه مجموعة من المضاربين، لتأمين سيولة نقدية لديها لدفع ما يستحق عليها من شيكات مؤجلة .
 - ١٠ - عدم وجود بيانات مالية منشورة كافية، حيث أن القرارات الوزارية لم تعالج مشكلة الإفصاح في القوائم المالية والبيانات التي يجب أن تمثل الحد الأدنى في نشر البيانات المالية، وعدم وجود معايير للمحاسبة والمراجعة خاصة بدولة الكويت، «وتفاوتت البيانات التي توفرها الشركات لمساهميها من شركة لأخرى»^(٢)، واحتكار البعض للبيانات، للاستفادة منها على حساب الآخرين، وعدم وجود بيانات منشورة عن سوق المناخ .
- هدف البحث :**

يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة في عينة من الشركات المساهمة الكويتية العامة، والكويتية المغفلة، والخليجية، التي كان يتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية (بورصة الكويت) وفي سوق المناخ (السوق غير الرسمي)، بغرض تحديد أثر الأزمة على هذه الشركات، وتقييم هذه السياسات وتحديد دور مراقب الحسابات في الأزمة .

طريقة البحث :

يقوم تحليلنا للشركات على بيان آثار أزمة المناخ على الحسابات الختامية والمركز المالي للشركات خلال الفترة من ١٩٨١م حتى ١٩٨٤م وقد اخترنا هذه الفترة بحيث تشمل سنة قبل الأزمة، وسنة الأزمة نفسها، وستين بعد الأزمة، وقد اخترنا سنة ١٩٨١م كسنة الأساس، وذلك لتحديد التغيرات، ودراسة آثار الأزمة، ودور المحاسبين والمراجعين في معالجة الآثار المحاسبية للأزمة .

(١) إبراهيم رضوان العبادلة - الجهاز المصرفي المالي في الكويت - إدارة الوطن للنشر - الكويت ١٩٨٠م ص ٣٠١ .

(٢) د. شعيب عبدالله شعيب ونبيل قماوي - إشهار المعلومات وتحليلها والمؤسسات المتخصصة مؤثر تطوير سوق الأسهم في الكويت - غرفة تجارة وصناعة الكويت، ص ٣١٦ .

ونقوم بدراسة تحليلية لثلاثة أنواع من الشركات كما يلي :

أولا : الشركات الكويتية المساهمة العامة، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة الكويت، وقد

تم اختيار سبع شركات كما يلي :

ثلاث شركات في قطاع الاستثمار .

شركتان في قطاع العقار .

شركتان في قطاع التأمين .

وقد تم اختيار هذه القطاعات لاعتقاد الباحثين بأن هذه القطاعات هي أكثر

القطاعات تأثرا بالأزمة .

ثانيا : الشركات الكويتية المقفلة التي تم تداول أسهمها في سوق المناخ، وقد تم اختيار بعض

الشركات التي تم تأسيسها قبل ١٩٨٠م وشركات أخرى تأسست في الثمانينيات وقد

تم اختيار خمس شركات كما يلي :

شركة استثمار .

شركة استثمار عقارية .

ثلاث شركات عقارية .

وقد تم التركيز على قطاعي الاستثمار والعقار .

ثالثا : الشركات الخليجية، التي تم تداول أسهمها في سوق المناخ ست شركات كما يلي :

شركتان في قطاع الاستثمار .

شركة استثمارية عقارية .

شركة صناعية .

شركة بترولية .

شركة زراعية .

ومعظم الشركات تأسست خلال الفترة من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٢م وتركز اختيارنا على

قطاعات الاستثمار والعقار والصناعة والزراعة .

وحيث أن دراستنا لهذه الشركات ينحصر في دراسة أثر السياسات المحاسبية التي اتبعت في

معالجة الأزمة والآثار السلبية عن هذه السياسات، فقد تركزت الدراسة على دراسة الاستثمارات

في الأسهم والشيكات المؤجلة، وأثر ذلك على الربح، والموجودات، والاحتياطيات، وحقوق

المساهمين، كما ركزت الدراسة - بالنسبة للشركات التي تعاملت في سوق المناخ - على دراسة نسبة

نشاط الشركة بالتعامل في سوق المناخ .

وبجانب التحليل المالي لهذه الشركات، فقد قام الباحثان بإجراء مقابلات مع خمسة من

مراقبي الحسابات، ومدير شركة المقاصة، وأحد أعضاء المجلس التأديبي لمراقبي الحسابات .
كما قام الباحثان بدراسة تقييمية لدور وزارة التجارة والصناعة، وتقييم أهم القرارات والقوانين التي عاجلت الأزمة من وجهة النظر المحاسبية .
وكذلك دور مراقبي الحسابات قبل وأثناء وبعد الأزمة، وتعرض البحث كذلك لدور شركة المقاصة .

أولا - نتائج الدراسة التحليلية للشركات المساهمة الكويتية العامة :

الحالة الأولى : شركة استثمار

- لم تتوقع الشركة حدوث الأزمة ولم تكون أي مخصصات في هذا الصدد، وحتى بعد حدوثها تصرفت وكأنها في ظروف عادية، ووزعت أسهم منحة، ولم تكون المخصصات الكافية إلا تطبيقا للقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٣م، ولم تتوقع الإنخفاض الدائم في أسعار الأسهم المحلية، ولم تعالجه كخسارة محققة إلا في العام ١٩٨٤م .
- السبب الرئيس للأزمة كما يعكسه تحليل بيانات هذه الشركة : هو التوسع الهائل في التعامل الآجل في الأسهم، اعتبارا من العام ١٩٨١م فقد زاد التعامل الآجل في الأوراق المالية خمسة عشر ضعفا في سنة ١٩٨١م، عن سنة ١٩٨٠م، وقد أدى التعامل الآجل في الأسهم إلى ارتفاع الأرباح سنة ١٩٨٢م، وتحولها إلى خسائر سنة ١٩٨٣م، ١٩٨٤م، وبلغت الخسائر أكثر من نصف حقوق المساهمين في العام ١٩٨٤م وأدت إلى تخفيض الاحتياطات العامة إلى أقل من ربع قيمتها .
- لم توضح الشركة بيانات كافية تعرض الوزن النسبي للإيرادات المختلفة .

الحالة الثانية : شركة استثمار

- نسبة التعامل الآجل في الأوراق المالية تمثل ١٦٪ من إجمالي الأصول .
- اضطرت الشركة إلى تكوين مخصصات غير اعتيادية في العام ١٩٨٤م بلغت ١٩٪ من قيمة الأوراق المالية، أدت إلى التهام أرباح العام، ونصف الاحتياطيات العامة، إذ انخفضت الاحتياطيات العامة بنسبة ٥٤٪ في العام ١٩٨٤م عن العام ١٩٨٣م .
- في العام ١٩٨٣م تم تخفيض قيمة الشيكات الآجلة إلى القيمة الفورية للأسهم وقت التعاقد، وقد تم تكوين مخصص إضافي لهذه الشيكات .
- السبب الرئيسي للأزمة تمثل في ارتفاع نسبة الاستثمارات في السوق المالية، من ١٠٠٪ سنة ١٩٨١م إلى ٣٦١٪ سنة ١٩٨٣م . ثم انخفضت إلى ٢٠٠٪ سنة ١٩٨٤م، مما يوضح أن

الشركة لها محفظة أوراق مالية محلية ضخمة، ولم يتسع لها الوقت للتصرف فيها بأسعار مناسبة، مما كبد الشركة خسائر كبيرة، نتيجة لانخفاض أسعار الأسهم سنة ١٩٨٤م بلغت ثلث رأسمال الشركة .

- رغم تدني نسبة التعامل في الشيكات الآجلة أصلا إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار الأوراق المالية المحلية وعدم تمكن الشركة من التخلص من هذه الأوراق في الوقت المناسب اضطر الشركة إلى تكوين مخصصات إضافية في العام ١٩٨٤م وتكبد الشركة لخسائر كبيرة نتيجة الإنخفاض في أسعار الأسهم .

- لم توضح بيانات الشركة المنشورة الوزن النسبي للإيرادات .

الحالة الثالثة : شركة استثمار

- حققت الشركة خسائر تعادل ربع حقوق المساهمين و٣٨٪ من رأس المال في العام ١٩٨٤م .

- بلغت المخصصات في العام ١٩٨٤م ثلث قيمة الاستثمارات في الأسهم، ويرجع السبب في ذلك إلى الهبوط الحاد في أسعار الأسهم ومخصص الديون الناتج عن البيع الآجل للأوراق المالية .

- لم تكون الشركة مخصصات كافية لمواجهة الإزمة، بل على العكس من ذلك قامت بتوزيع أسهم منحة، وتوزيعات نقدية، في الأعوام ١٩٨٢م، ١٩٨٣م وكان يجب الاحتفاظ بهذه التوزيعات بالشركة لمعالجة آثار الأزمة .

- تمثلت المشكلة الرئيسة هنا في هبوط أسعار الأسهم، والذي لم تتوقعه الشركة، ثم مشكلة الديون المترتبة على البيع الآجل للأسهم .

- تعالج الشركة البيع الآجل في الأسهم معالجة محاسبية سليمة، إذ تفرق بين الربح الناتج من البيع النقدي وربح البيع الآجل، وتطبق على الأخير أساس الاستحقاق .

- غيرت الشركة سياستها من التكلفة أو السوق، أيها أقل لكل بند من بنود الاستثمارات في أسهم، إلى إجمالي التكلفة أو السوق أيها أقل في تقييم الاستثمارات في أسهم، وقد أدى ذلك إلى تخفيض الخسائر بنسبة ١٨٪ في العام ١٩٨٤م .

- وضحت الشركة الوزن النسبي للإيرادات المختلفة .

الحالة الرابعة : شركة عقارية

- آثار الأزمة على هذه الشركة آثار محدودة، وتتمثل في الآثار غير المباشرة، ونتج ذلك عن ضالة التعامل في سوق الأوراق المالية، إذ تراوح أثناء فترة الدراسة ما بين ١٣٪ إلى ٧٪ من إجمالي

الأصول، وعدم التعامل بشيكات آجلة في سوق الأوراق المالية، مما يفسر محدودية أثر الأزمة على الشركة .

- تأثير الأزمة هنا تأثير غير مباشر فيما يختص بركود سوق العقار، وانخفاض مستويات التعامل فيه، وانخفاض أسعاره .

- وضحت الشركة الوزن النسبي للإيرادات المختلفة .

الحالة الخامسة : شركة عقارية

- لا تتعامل الشركة في سوق المناخ .

- وزعت الشركة أسهم منحة في الأعوام ١٩٨١م - ١٩٨٣م مع توزيعات نقدية في الأعوام ١٩٨١م - ١٩٨٤م .

- كونت الشركة مخصص طوارئ في عام ١٩٨٣م لمقابلة التقلبات في أسعار الأسهم والعقار، يعادل ٣٨٪ من الاستثمارات .

- خفضت الشركة ربح البيع الأجل للأسهم إلى النصف، وتحسب من تاريخ الصفقة إلى تاريخ الاستحقاق، ويسجل الجزء الخاص بالفترة في حساب الأرباح والخسائر .

- انخفض الربح في العام ٨٤م إلى ٦١٪ من سنة الأساس ١٩٨١م .

- نظرا لاتباع الشركة لسياسة مالية متحفظة، وتدني نسبة التعامل في الشيكات الآجلة، وتكوين مخصص طوارئ في العام ١٩٨٣م، قد خفف كثيراً من الآثار المباشرة للأزمة، وتمثل آثار الأزمة في الآثار غير المباشرة فيما يختص بركود سوق العقار، وانخفاض قيمة التعامل فيه، وانخفاض أسعاره .

- وضحت الشركة الوزن النسبي للإيرادات المختلفة .

الحالة السادسة : شركة تأمين

- اتبعت الشركة سياسة مالية ومحاسبية متحفظة .

- لم تحسب الشركة ربح بيع الأسهم بالأجل إلا عندما تحقق نقداً .

- كونت الشركة مخصصات إضافية تحسباً لهبوط أسعار الأسهم .

- حولت الشركة استثماراتها في أوراق مالية من أسهم إلى سندات قابلة للتسييل .

- كان أثر الأزمة على الشركة محدوداً نظراً لمحدودية التعامل الأجل في الأوراق المالية، ونظراً لاستخدام سياسات مالية ومحاسبية متحفظة في تقييم أوراق القبض، إذ قومت بأقل من

متطلبات القانون رقم (١٠٠) لسنة ٨٣ وبالإضافة إلى ذلك كونت الشركة مخصصات إضافية تحسباً للمستقبل.

- أدت السياسات المالية والمحاسبية المتحفظة سواء بالنسبة للاستثمارات أو معاملة أوراق القبض إلى تجنب الشركة لآثار الأزمة ورغم انخفاض أرباح الشركة، نظراً لانخفاض إيرادات الاستثمارات وأرباحها، إلا أن الشركة زادت من احتياطاتها العامة، وحقوق مساهميها وموجوداتها.

- وضحت الشركة الوزن النسبي للإيرادات المختلفة.

الحالة السابعة : شركة تأمين

- تعامل الشركة الآجل في الأوراق المالية تعامل محدود، إذ تراوح من ٧,٨٪ إلى ١٪ من إجمالي الأصول خلال سنوات الدراسة.

- لم تكون الشركة أي مخصصات إضافية.

- اضطرت الشركة إلى تكوين مخصص هبوط أسعار الاستثمارات في العام ١٩٨٤م بمعدل ٢٢٪ من الاستثمارات.

- تمثل أثر الأزمة الرئيس في انخفاض أسعار الأسهم وانخفاض إيرادات وأرباح الاستثمار سنة ١٩٨٤م مما أدى إلى انخفاض الأرباح من ١٩,٨٪ من حقوق المساهمين عام ١٩٨١م إلى ٤,٤٪ من حقوق المساهمين عام ١٩٨٤م.

- وضحت الشركة الوزن النسبي للإيرادات.

ونوجز نتائج الدراسة للشركات الكويتية العامة فيما يلي : الجدول رقم (١)

- جميع الشركات تحت الدراسة استثمرت جزءاً من مواردها في أسهم، وجميع هذه الشركات فيما عدا شركة واحدة تعاملت بشيكات مؤجلة في أسهم.

- جميع الشركات تحت الدراسة حققت خسائر أو انخفضت أرباحها في الأعوام ١٩٨٣م - ١٩٨٤م، بالمقارنة بالأرباح المحققة في الأعوام ١٩٨١م - ١٩٨٢م.

- كانت أسباب تحقيق الخسائر أو انخفاض الأرباح ناتجة عن الأزمة، والتي تمثلت في انخفاض إيرادات وأرباح الاستثمار وانخفاض أسعار الأسهم المحلية، وتكوين المخصصات اللازمة لهبوط أسعار الأسهم، وخصوصاً في العام ١٩٨٤م (عندما تخلت الدولة عن سياسة دعم أسعار الأسهم)، وتسوية الديون الناتجة عن الشيكات المؤجلة.

- لم تتوقع جميع الشركات تحت الدراسة حدوث الأزمة، ولم تكون أي مخصصات في هذا الصدد.

- حتى بعد حدوث الأزمة في سبتمبر ١٩٨٢م تصرفت جميع الشركات تحت الدراسة وكأنها في ظروف عادية، وقامت بتوزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو كلاهما عن العام ١٩٨٢م (عام الأزمة)، وكان يجب في ظل ظروف الأزمة اتباع سياسة مالية متحفظة، والإحتفاظ بأرباح العام داخل الشركات لمعالجة آثار الأزمة .

- تصرفت معظم الشركات في العام ١٩٨٢م على أن الديون ستدفع بالكامل، ورغم أن المناخ السياسي السائد في ذلك الوقت كان يوحي بذلك، إذ أن تصريحات وزير المالية كانت تؤكد على ذلك، إلا أنه لم يعلم في ذلك الوقت حجم الأزمة على وجه التحديد، وكان يجب على الشركات اتباع سياسة متحفظة، من شأنها تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الديون المشكوك فيها .

- لم تكون معظم الشركات تحت الدراسة مخصصات كافية لمقابلة الإنخفاض في أوراق القبض، إلا في السنوات ٨٣، ١٩٨٤م تطبيقاً للقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٣م، ولم يتحفظ أي من مراقبي الحسابات على ذلك .

- معظم الشركات تحت الدراسة تعاملت بشيكات آجلة في أوراق مالية واعتبرت أرباح البيع محقة في تاريخ البيع، بالرغم من أن القواعد المحاسبية المتعارف عليها تقضي بالفرقة بين الربح الناتج من مقارنة التكلفة وسعر البيع الفوري، واعتباره محققاً في تاريخ البيع، أما الفرق بين سعر البيع الفوري والآجل فلا يتحقق إلا بمرور الزمن، تطبيقاً لأساس الاستحقاق، وبالرغم من ذلك فلم يتحفظ أي من مراقبي الحسابات على ذلك .

- اتبع عدد محدود من الشركات سياسة مالية متحفظة بالنسبة للتعامل الآجل في الأوراق المالية، بينما توسعت الشركات الأخرى في التعامل الآجل في الأوراق المالية، مما أدى إلى ظهور كثير من المشاكل المالية في الأعوام ١٩٨٣م - ١٩٨٤م بالرغم من ارتفاع الأرباح في الأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

- شركة واحدة اتبعت سياسة مالية متحفظة، ولم تحسب الشركة ربح بيع الأسهم بالآجل إلا عندما تحقق نقداً (الأساس النقدي) وكونت الشركة مخصصات إضافية تحسباً لهبوط أسعار الأسهم، وحولت استثماراتها من أسهم إلى سندات، كما اتبعت الشركة سياسة متحفظة في تقييم أوراق القبض إذ قومت بأقل من متطلبات القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٣م (قومت بتكلفة الأسهم المباعة أو السعر النقدي وقت البيع أيها أقل) .

وقد أدت هذه السياسات المتحفظة إلى تجنب الشركة لآثار الأزمة، ورغم انخفاض أرباح الشركة في العامين ١٩٨٣م - ١٩٨٤م إلا أن الشركة زادت من أصولها واحتياطياتها وحقوق مساهميها .

- شركة واحدة فقط اتبعت سياسة محاسبية سليمة في معالجة أرباح البيع الآجل، واعتباره

إيرادات تتحقق بمرور الزمن طبقاً لأساس الاستحقاق، وبالرغم من ذلك فقد حققت الشركة خسائر في العام ١٩٨٤م عادت ربع حقوق المساهمين، نظراً للهبوط الحاد في أسعار الأسهم المحلية، مما تطلب تكوين مخصص لهبوط الأسعار وكذلك نظراً لمشكلة الديون المشكوك فيها مما تطلب تكوين مخصص للديون .

- حتى الشركات التي لم تتعامل في الشيكات الآجلة في الأوراق المالية، أو كان تعاملها بنسبة متدنية أصابتهما الأزمة في انخفاض أسعار الأسهم بالسوق في العام ١٩٨٤م، مما أدى إلى ظهور خسائر والتهام جزء من احتياطياتها العامة، وحقوق مساهميتها، إذ أن هذه الشركات لم تتمكن من بيع الأسهم قبل انخفاض أسعارها في السوق حيث أن معظم الشركات لم تتوقع الانخفاض في أسعار الأسهم في العام ١٩٨٤م ولم تعالجه كإنخفاض دائم إلا في ذلك العام .
- حتى الشركات العقارية التي لم تتعامل في المضاربة في الأوراق المالية أو الشيكات المؤجلة أثرت عليها الأزمة بشكل غير مباشر، فيما يختص بركود سوق العقار، وإنخفاض قيمة التعامل فيه، وإنخفاض أسعاره .

ثانيا - نتائج الدراسة التحليلية للشركات الكويتية المقفلة :

يتناول هذا الجزء عينة من خمس شركات وتمثل ١٥٪ من عدد الشركات العاملة في السوق، والتي تم تداول أسهمها في سوق المناخ .

ومن الدراسة التحليلية (الجدول رقم ٢) يتضح ما يلي :

١ - معظم الشركات المقفلة تم تأسيسها في فترة انتعاش السوق، ومع تكرار التخصيص حيث أن ٦٠٪ من الشركات أغراضها عقارية، ولكن الكسب السريع أدى إلى تعامل هذه الشركات بالمضاربة بالأسهم في سوق المناخ، وبالتالي فإن معظم الشركات مخالفة لأغراضها الأساسية في عقد التأسيس، وبالرغم من ذلك فلم يذكر أي من مراجعي الحسابات شيئاً من هذه المخالفات في تقاريرهم .

٢ - تراوحت نسب التعامل في الأسهم ما بين ٤٠٪ - ٩٠٪ من رأس مال الشركات، غير أن بعض الشركات العقارية اتبعت سياسة متحفظة، ولم تتعامل في الشيكات الآجلة، وقد يكون سبب ضعف مركزها المالي ناتج عن الآثار غير المباشرة للأزمة، والتي أدت إلى انخفاض قيمة العقار وركود السوق .

٣ - ومن النتائج المشتركة لمعظم الشركات تحت الدراسة : أنها حققت أرباحاً في العامين ١٩٨١م - ١٩٨٢م وخسائر في العامين ١٩٨٣م - ١٩٨٤م .

ومن أسباب تحقيق الخسائر عدم تكوين مخصصات كافية، وعدم توقع حدوث الأزمة،

وتوزيع أرباح عام ٨٢م مع وجود الأزمة .

٤ - من الملاحظ : أن حقوق المساهمين ارتفعت في الأعوام ١٩٨١م - ١٩٨٢م وانخفضت في الأعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٤م في معظم الشركات، و ٥٠٪ من الشركات فقدت ما بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من رأس المال .

٥ - أما بالنسبة للتعامل الآجل في الأسهم (الشيكات الآجلة) : فقد أصبحت تشكل نسبة كبيرة من موجودات الشركات تراوحت بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ وفجأة تحول هذا الكم من الشيكات الآجلة إلى صفر، أو ما يعادل ٢٠٪ فقط، أي أن الشيكات الآجلة شكلت ٤٠٪ من خسائر الشركات. ومن بين الشركات تحت الدراسة شركة واحدة فقط لم تتعامل بالشيكات الآجلة، وكان تعاملها في الاستثمارات في الأسهم محدوداً، إذ بلغ ١٪ من رأس مال الشركة. وكان اتباع هذه السياسات المتحفظة السبب في المحافظة على رأس مال الشركة .

٦ - إنحدرت أسعار الأسهم بعد حدوث الأزمة مما أدى إلى تكوين مخصصات هبوط أسعار الأسهم، وأصبحت محفظة الأوراق المالية تمثل عبئاً كبيراً على حساب الأرباح والخسائر .

٧ - أدى ذلك إلى انخفاض الموجودات حيث أن الأسهم والشيكات الآجلة تراوحت بين ١٥٪ إلى ٦٠٪ من موجودات معظم الشركات، بالإضافة إلى تكوين المخصصات اللازمة لهبوط أسعار الأسهم، ومخصصات الديون، ومخصصات انخفاض قيمة أوراق القبض، نتيجة للتسويات، أو ما يتم استلامه عن طريق مؤسسة تسوية المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل .

ثالثاً - نتائج الدراسة التحليلية للشركات الخليجية المساهمة :

تم اختيار ست شركات كعينة للدراسة، وتمثل ١٢٪ من الشركات العاملة في السوق .

ومن الجدول التحليلي رقم (٣) يتضح ما يلي :

- ٩٠٪ من الشركات الخليجية تم تأسيسها في الفترة من ١٩٧٩م - ١٩٨٢م ومع اختلاف أغراض هذه الشركات إلا أن سوق المناخ استحوذ على معظم استثماراتها، حيث تراوحت ما بين ٣٠٪ - ٩٥٪ من رأس مال الشركات، وذلك بغرض الكسب السريع على حساب الغرض الأساس الذي تأسست الشركة من أجله - وذلك فيما عدا الشركات الاستثمارية، والذي كان الاستثمار في أوراق مالية من ضمن أغراضها - ولم يذكر أي من مراجعي الحسابات هذه المخالفات .

- ومن النتائج المشتركة في معظم الشركات هي زيادة رأس المال، اما بالمنحة المجانية للمساهمين

أو بإصدار أسهم جديدة بعلاوة إصدار، مما أدى إلى زيادة السيولة لدى هذه الشركات، واستخدامها للمضاربة بالأسهم والبيع الآجل للأسهم في سوق المناخ .

- معظم الشركات الخليجية وزعت أرباح عام ١٩٨٢م مع وجود الأزمة، وكان يجب على هذه الشركات الاحتفاظ بهذه الأرباح كاحتياطي طوارئ، وعدم توزيعها، تحسباً لآثار الأزمة وقد ترتب على هذه الأزمة خسائر نتيجة عن عدم تحقق أرباح البيع الآجل مما، أدى إلى أن معظم الشركات حققت خسائر في العامين ١٩٨٣م - ١٩٨٤م وأدى ذلك إلى إفلاس بعض الشركات .

- ارتفعت حقوق المساهمين في العام ١٩٨٢م في جميع الشركات نتيجة لأرباح البيع الآجل في الأسهم، ونظراً لعدم تحقق هذه الأرباح، بدأت ظهور الآثار السلبية الناتجة عن التعامل في سوق الأسهم في الأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٤م، حيث بدأ الإنخفاض في حقوق المساهمين، وبأرقام كبيرة (بلغت صفراً في إحدى الشركات) .

- في سنة ١٩٨٢م وحيث أسعار الأسهم في قمة انتعاشها تم تقييم الأسهم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، وبالتالي أصبحت محفظة الأوراق المالية مضخمة، وذلك بسبب شراء الأسهم بالآجل بمبالغ وصلت إلى ٤٠٠٪ من سعر البيع الفوري، وقد أدى إنخفاض أسعار الأسهم في السنوات ١٩٨٣م - ١٩٨٤م إلى الإنخفاض في محفظة الأوراق المالية، مما سبب عبثاً كبيراً على حساب الأرباح والخسائر، من حيث تكوين المخصصات الكافية لمقابلة هبوط أسعار الأسهم .

- الشيكات الآجلة وهي أم المشاكل بالنسبة لجميع الشركات للأسباب التالية :
أ - تم معاملة الشيكات الآجلة على أساس شيكات، ولم تعامل كأوراق قبض، وبالتالي لم يكون أي مخصص للديون المشكوك فيها .

ب - احتساب الأرباح الناتجة عن البيع الآجل محقق بنفس السنة التي تم فيها البيع، مع أن بعض الشيكات تستحق بعد سنة أو أكثر، مما أدى إلى عدم تطبيق أساس الاستحقاق وعدم توزيع الأرباح على السنوات التي تخصها، ولم يتعرض أي من مراقبي الحسابات لذلك في تقريره .

ج - في السنة ١٩٨٢م تصرفت جميع الشركات على أن الشيكات الآجلة ستحصل بنسبة ١٠٠٪ من قيمتها، ما عدا الديون على المحالين بالتكلفة، وعند تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣م أدى ذلك إلى حدوث خسائر في أوراق القبض، تراوحت ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من قيمة الشيكات الآجلة، وأنهى ذلك آخر أمل لاستمرار الشركات الخليجية التي تعاملت بنسبة كبيرة في الشيكات الآجلة، حيث غطت الخسائر ما بين

٥٠٪ إلى ٧٠٪ من رأس مال هذه الشركات .

- أدى الإنخفاض في محفظة الأوراق المالية والإنخفاض في أوراق القبض إلى إنخفاض قيمة الموجات وحقوق المساهمين .
- يضاف إلى الآثار المباشرة للأزمة الآثار الجانبية، وتمثل ذلك في إنخفاض قيمة العقار، وتزايد الإلتزامات على الشركات اتجاه البنوك الناتجة عن فوائد القروض والتسهيلات الإئتمانية، مما أدى إلى تحميل الشركات لأعباء إضافية على حساب الأرباح والخسائر .

من الدراسات التحليلية للشركات الكويتية العامة والشركات الكويتية المقفلة والشركات الخليجية نتائج مشتركة نوجزها فيما يلي :

- من الملاحظ أن تأثير الأزمة على الشركات الكويتية المقفلة والشركات الخليجية أكثر من تأثير الأزمة على الشركات الكويتية العامة التي كان يتداول أسهمها في بورصة الكويت، إذ أن تعامل الشركات الأولى في سوق المناخ استحوذ على معظم استثماراتها، رغم مخالفة ذلك لأغراضها الأساسية .
- جميع الشركات التي تم تحليلها ودراساتها لم تتوقع حدوث الأزمة، ولم تكون أي مخصصات لهذا الغرض .
- تراوحت نسبة التعامل في الأسهم وبيوعات الأجل في سوق المناخ ما بين ٣٠ إلى ٩٠٪ من رأسمال معظم الشركات الكويتية المقفلة والخليجية، وقد تأسست معظم هذه الشركات في فترة انتعاش السوق، ورغم اختلاف اغراضها التي تأسست من أجلها إلا أن سوق المناخ استحوذ على معظم استثماراتها، وذلك بغرض الكسب السريع على حساب الغرض الأساسي من تأسيسها .
- زادت معظم الشركات من رأس مالها عن طريق إصدار أسهم منحة، أو بإصدار أسهم جديدة بعلاوة إصدار، مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية لدى هذه الشركات، واستخدمت هذه السيولة للمضاربة في الأسهم وبيوعات الأجل .
- حتى بعد حدوث الأزمة في عام ١٩٨٢م تصرفت جميع الشركات تحت الدراسة وكأنها في ظروف عادية، وقامت بتوزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن عام ١٩٨٢م (عام الأزمة) وكان يجب في ظل ظروف الأزمة اتباع سياسة مالية أكثر تحفظا والاحتفاظ بأرباح ١٩٨٢م داخل المشروع لمواجهة آثار الأزمة ولوحظ غياب دور وزارة التجارة والصناعة، حيث أنها لم تصدر أي تعليمات تمنع توزيع الأرباح في ذلك العام .
- لم تقم معظم الشركات تحت الدراسة بتنويع مصادر الاستثمار، أو حتى استثمار جزء من الموارد

المتاحة في استثمارات قليلة المخاطر، إنما تم التركيز على نوع واحد من الاستثمار، مما أدى إلى إنبهار استثمارات معظم الشركات بإنبهار سوق المناخ، ولم يكن المدققين الحسابات أي دور إيجابي لحماية المساهمين .

- عدم وجود رقابة فعّالة من قبل وزارة التجارة على الشركات حديثة التأسيس، ومخالفة هذه الشركات لقانون التأسيس بالتداول ومخالفاتها لأغراض التأسيس .
- إدارة البورصة لم يكن لها دور فعال أو إيجابي في المحافظة على سوق الأسهم والسوق الموازي، الذي كان يعمل بدون ضابط، وكأنه خارج اختصاص الجميع .
- نظمت غرفة التجارة والصناعة مؤتمراً لتطوير السوق في سنة ١٩٨١م والذي تنبأ بحدوث الأزمة ولكن لم يتبني أحد من المسؤولين توصيات المؤتمر. وحتى بعد حدوث الأزمة لم يؤخذ بتوصيات الغرفة باحتساب الأرباح على أساس ٢٥٪ للمبيعات الآجلة بل قامت الحكومة ممثلة بوزارة المالية بإلزام الجميع بالدفع الكامل .
- للحكومة دور في زيادة الأزمة وذلك عن طريق إصدار قرارات وقوانين متسعة مما ترتب على ذلك زيادة المديونية، وكثر إفلاس المدينين وإحالة معظم المتعاملين في السوق إلى هيئة التحكيم. وهذا ما حدث بالنسبة لصندوق الضمان، حيث أنشئ لحماية حقوق صغار المستثمرين، ولكن استفاد منه بعض كبار المستثمرين حيث حدد الحد الأعلى ٢ مليون دينار وبعد سنة انخفض الحد الأعلى إلى نصف مليون دينار .
- كان للمتعاملين دور كبير في زيادة الأزمة، وذلك بسبب عدم تعاونهم على الحل الودي فيما بينهم، مما أدى إلى تراكم فوائد البنوك على الجميع وزادت الأزمة بزيادة المديونية للبنوك والتي لا يزال يعاني منها الاقتصاد الوطني .
- يجب أن يكون هناك رقابة عند المنبع، عند إنشاء الشركات والتأكد من أنها شركات غير وهمية عن طريق التأكد من دراسات الجدوى الاقتصادية، كما يجب أن يكون هناك رقابة لاحقة كل عام، للتأكد من أن الشركات تعمل في حدود الأغراض الرئيسية لتأسيسها ولا تتجاوزها، ونفترح في هذا الشأن أن توضح قائمة الدخل المصادر الرئيسية للدخل حتى يكون ذلك بمثابة إقرار من الشركة بأنها تعمل في حدود أغراضها الرئيسية ولا تتجاوزها .
- يجب على مجلس الإدارة تحديد أولويات الاستثمار، طبقاً للأغراض الرئيسية للشركة، ويجب أن يلتزم مراقب الحسابات بالتأكد من أن مجلس الإدارة يعمل في حدود الأغراض الرئيسية المصرح بها، وكذلك يجب على مراقب الحسابات التأكد من أن الشركة تطبق حدود وضوابط البيع الآجل، وكذلك أن الشركة تفرق بين الربح النقدي والربح الآجل، وتعالجه طبقاً لأساس الاستحقاق .

نوضح دور وزارة التجارة ودور مكاتب تدقيق الحسابات في تحديد المعايير المحاسبية المتبعة قبل وبعد الأزمة وذلك فيما يأتي :

أولاً : دور وزارة التجارة والصناعة :

من الملاحظ أنه قبل الأزمة لم يكن هناك أي دور قد نعتبه رائداً في تحديد المعايير المحاسبية التي كان يجب أن تتبع لحماية حملة الأسهم من ضياع حقوقهم .

لعبت الوزارة دوراً كبيراً بعد الأزمة في تحديد المعايير المحاسبية الواجبة الاتباع ، وإلزام الشركات بتطبيقها ، وإلزام مراقبي الحسابات بالتأكد من تطبيق الشركات لها ، وكان يجب أن تقوم الوزارة بهذا الدور الرقابي قبل الأزمة .

اتسمت قرارات الوزارة بعد الأزمة بالتسرع ، فقد طلبت الوزارة من الشركات تقديم القوائم المالية المبينة لمراكز الشركات المالية حتى تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢م على أن تصل الوزارة في تاريخ لا يتجاوز ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢م ثم أجلت الوزارة موعد تقديم البيانات المطلوبة إلى تاريخ ٢٥ يناير ١٩٨٣م على أن تكون هذه البيانات شاملة للحسابات الختامية وميزانية الشركة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣م كما طلبت الوزارة من الشركات التشاور مع الوزارة لأخذ الموافقة مسبقاً على زيادة رأس المال والتوزيعات النقدية للمساهمين ، أو عن طريق منح للمساهمين ، ورغم ذلك فقد قامت معظم الشركات بتوزيعات نقدية أو أسهم منحة أو كلاهما عن العام ١٩٨٢م «إذ بلغ عدد أسهم المنحة المجانية التي تم توزيعها حوالي ١٤٧ مليون سهم (١٨٪ من إجمالي رأس المال) ، وذلك بالإضافة إلى حوالي ٥٣ مليون دينار تم توزيعها على المساهمين نقداً ، وللمقارنة بلغ ما تم توزيعه في عام ١٩٨٢م من أسهم منحة مجانية ٩٥ مليون سهم ، وحوالي ٢٧ مليون دينار أرباح نقدية»^(١) .

وفي رأينا أنه كان يجب على وزارة التجارة إصدار تعليماتها بمنع هذه التوزيعات في عام الأزمة ١٩٨٢م والاحتفاظ بهذه الأرباح في الشركات لمواجهة آثار الأزمة .

قامت الوزارة بإرسال مذكرة إلى الشركات ومكاتب تدقيق الحسابات تحدد فيها المبادئ الواجبة الإلتباع في كيفية إعداد وتقديم الحسابات الختامية عن عام ١٩٨٣م أي بعد الأزمة بعام كامل .

ويلاحظ على المذكرة ما يلي :

- أنها ألزمت الشركات المساهمة الكويتية العامة والمقفلة والخليجية بتقديم خمس نسخ من البيانات الحسابية الختامية وجدول أعمال الجمعية العمومية للوزارة قبل شهر من موعد اجتماع الجمعية العمومية ، وتقديم البيانات الحسابية الختامية المدققة بموعد أقصاه شهرين من تاريخ

(١) بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي ١٩٨٣ ص ٨٦ .

- انتهاء السنة المالية .
- عرضت المذكرة للمبادئ المحاسبية الواجبة الإتباع بالنسبة للشيكات المؤجلة المتعلقة بمعاملات الأسهم المباعة بالأجل وكذلك بالنسبة للمعاملات التجارية لغير الأسهم المباعة بالأجل .
 - طلبت المذكرة من مدقق الحسابات بالتحفظ في تقريره على تحديد القيمة النهائية التي ستتحقق للشيكات الأجلة .
 - تعرضت المذكرة لتقييم الاستثمارات في أسهم، وطالبت بتقييم الاستثمار في أسهم الشركات المتداولة بالتكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل، أما بالنسبة لأسهم الشركات غير المتداولة فتقيم بالتكلفة .
 - وكذلك تعرضت المذكرة لتقييم الأراضي والعقارات وحق استغلال المحلات التجارية .
 - ويصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣م والذي نص على تسوية جميع الديون التي لم تحل آجالها عند تاريخ صدوره (١٤ أغسطس ١٩٨٣م) على أساس السعر الفوري يوم التعاقد، مضافاً إليه نسبة لا تزيد عن ٢٥٪ سنوياً، وأعطى هذا القانون الأطراف المتنازعة الصلاحية الكاملة لإلغاء نسب الربح المذكورة سابقاً أو تخفيضها .
 - وقد أدى صدور هذا القانون إلى تخفيض حجم الديون الناشئة عن أزمة الشيكات الأجلة وأدى إلى بعض الإيجابيات لعل أهمها ما يلي :
 - تخفيض حالات الإعسار والإفلاس إلى أدنى حد ممكن .
 - تخفيض إجمالي عدد المحالين إلى المؤسسة، حيث بلغ عددهم قبل صدور هذا القانون ١٢٨ شخصاً
 - تحويل ٨١ شخصاً من حالات العجز إلى الفائض^(١).
 - وبعد تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣م أصدرت الوزارة مذكرة توضح المبادئ المحاسبية المتعلقة بمعاملات الأسهم المباعة بالأجل .
 - ومن مزايا هذه المذكرة ما يلي :
 - إلزام الشركات بتطبيق معايير محاسبية تخص تقييم الشيكات المؤجلة والاستثمارات والأراضي والعقارات .
 - إيضاح النقص في قيمة الشيكات المؤجلة والذمم الناتجة عن معاملات الأسهم المباعة بالأجل في بند مستقل ببيوضات بيانات الحسابات الختامية .

- إلزام المراجع بالتحفظ على تقييم الشيكات المؤجلة في تقريره .
- السماح للشركات بإستهلاك النقص في قيمة الشيكات والذمم الناتجة عن معاملات الأسهم المباعة بالأجل في فترة ثلاث سنوات وإظهار القيمة المتبقية غير المستهلكة من النقص المقدّر في الأصول في بند مستقل .
- وقف التوزيعات في حالة استفادة الشركة من بند توزيع النقص المقدّر في قيمة الشيكات والذمم على فترة الثلاث سنوات إلى أن يتم استهلاك النقص بالكامل .
- تقييم الاستثمار في أسهم الشركات غير المتداولة بالتكلفة، وهذا يتطابق مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها، حيث أن أسهم الشركات التي ليس لها سوق نشط تقوم بالتكلفة إلا في حالة حدوث انخفاض دائم في أسعار السوق، ففي هذه الحالة يجب تخفيض التكلفة، واعتبار سعر السوق الأساس الجديد للتكلفة .

وكان لصدور القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦م في شأن إعداد وتقديم البيانات الحسابية الختامية لعام ١٩٨٥م والمبادئ المحاسبية المتعلقة بتقييم الأصول الواجب اتباعها من قبل الشركات بكافة القانونية فيما عدا البنوك ومسئولية مراقبي الحسابات المسجلين لدى الوزارة عن إعداد هذه البيانات الأثر الأكبر في التنظيم وتحديد المسؤوليات والمراقبة من قبل الوزارة .

وتم لصدور القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦م في ٣ فبراير ١٩٨٦م إلغاء القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٦م والذي صدر في ١٦ يناير ١٩٨٦م وكان لصدور القرارين بهذه السرعة لمعالجة الموضوع نفسه يدل على تسرع الوزارة في إصدارها للقرارات . وقد ألغى القرار الجديد أرباح المبادلات العقارية نظرا لعدم مطابقتها للقواعد المحاسبية المتعارف عليها .

ومن مزايا القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦م تحميل مجالس إدارة الشركات مسؤولية تطبيق القواعد الواردة بالقرار، بالإضافة إلى ضرورة تكوين مخصصات كافية لمقابلة أي انخفاض في قيم أي من الموجودات الأخرى كما حمل القرار مراقبي الحسابات مسؤولية التحقق من تطبيق القواعد الواردة في القرار كحد أدنى بالإضافة إلى القواعد المحاسبية المتعارف عليها، وضرورة الإشارة إلى أي مخالفة للقواعد والقوانين في التقرير والإيضاحات .

ولكننا نأخذ على القرار إنه كان يجب عليه تجنب تحديد أسعار أسهم الشركات غير المتداولة في البورصة، وكان يجب أن يلزم المحاسب بتقييم أسهم هذه الشركات على أساس القيمة العادلة، والتي يمكن استخراجها من آخر ميزانية معتمدة، إذ أن قوائم الأسعار التي أوردتها القرار الوزاري لا تمثل القيمة العادلة، ونورد في سبيل إثبات ذلك الأمثلة الآتية :

- تم تحديد أسعار أسهم الشركات الكويتية المقفلة، وفي نفس العام قامت شركة المقاصة بشراء

بعض أسهم هذه الشركات بزيادة قدرها ٣٠٪ على أسعار القرار الوزاري وهذا دليل على أن أسعار القرار غير عادلة .

- تم تحديد سعر أسهم شركة المنتجات البترولية الخليجية في القرار الوزاري على أساس ٢٢ فلساً، وبلغت قيمة السهم طبقاً لآخر ميزانية معتمدة ٣٦ فلساً، وبلغ سعر السوق في أوائل عام ١٩٨٦م أربعين فلساً .

- تحدد سعر أسهم شركة الخليج العالمية للتأمين على أساس ١١ فلساً في القرار الوزاري، وقيمة السهم طبقاً للميزانية تعادل ٩١ فلساً .

- من الملاحظ بصفة عامة أن قوائم أسعار الأسهم المرفقة بالقرار الوزاري قد خفضت كثيراً من قيمة الأسهم وكان الأجدر بالوزارة أن تلزم المحاسب بتقدير أسعار الأسهم غير المسعرة بالسوق من واقع بيانات آخر ميزانية معتمدة من الوزارة، وبذلك تتحاشى التقديرات غير المنطقية لأسعار الأسهم للشركات غير المتداولة بالسوق، وتجنب الشركات تكوين مخصصات غير ضرورية، وتحافظ بذلك على الشركات والاقتصاد الوطني .

وفي ١٠ يناير ١٩٨٧م ألغت الوزارة العمل بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦م وبدأت في إصدار المبادئ المحاسبية الواجبة التطبيق بدولة الكويت اعتباراً من الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وما بعدها، على البيانات المالية للشركات والمؤسسات بجميع أشكالها القانونية .

وكانت الوزارة قد شكلت اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية الواجب اتباعها في إعداد القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات التي تظهر في القوائم الواجبة النشر، وإعادة النظر بصورة دورية في القواعد والأسس المحاسبية، وإجراء البحوث والدراسات لتطوير مهنة مراقبة الحسابات .

وقد روعي في تشكيل اللجنة أن تكون ممثلة لجهات حكومية ومهنية وأكاديمية .

وتقوم اللجنة بتشكيل لجان عمل من بين أعضائها أو من غيرهم لكي تقوم بالدراسات اللازمة، وبعد أن تراجعها اللجنة وتقرها بصفة مبدئية ترسلها إلى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والممارسين للمهنة والأكاديميين والجهات المعنية للتعرف على آرائهم، كما أن اللجنة تسترشد بما توصلت إليه الدراسات من الدول الأخرى، مثل لجنة وضع مبادئ المحاسبية الدولية .

وعند تسلمها لمساهمات الجهات المختلفة تقوم اللجنة بدراستها وإجراء التعديلات الضرورية عليها، ثم ترفع اللجنة توصياتها إلى وزير التجارة والصناعة لاستصدار القرار الوزاري بشأنها مع تحديد موعد التطبيق .

وقد صدر حتى الآن ثلاث معايير تخص أولها بالإفصاح والثاني بالإستثمار والثالث بالعقار .

وتتفق هذه المعايير في مجموعها مع معايير المحاسبية الدولية، كما أن طريقة تشكيل اللجنة وتمثيلها للجهات المختلفة (أكاديمية - مهنية - حكومية) وطريقة عمل اللجنة وأخذ آراء المستفيدين ومراجعتها وإصدار القرار بعد كل هذه الخطوات يضمن قبول المهنة للقرار وإستمرار تطبيقه كما أن إعطاء اللجنة الفنية الدائمة صلاحية إعادة النظر بصورة دورية في القواعد والأسس المحاسبية يعني دراسة التطورات الدولية والإقليمية والمحلية وأخذ ما يصلح منها للتطبيق بدولة الكويت، وذلك منعا للجمود في التطبيق العملي .

ويعتبر صدور هذه المعايير بداية موفقة للإلتزام بالمعايير المحاسبية الواجبة التطبيق بدولة الكويت، بحيث تتمشى هذه المعايير من ناحية مع معايير المحاسبة الدولية، وتراعى الظروف المحلية الخاصة بدولة الكويت من ناحية أخرى .

كما نلاحظ أيضا شمولية تطبيق هذه المعايير إذ أنها تطبق على الشركات بجميع أشكالها القانونية بما فيها البنوك .

ونوصي بالاستمرار في إصدار معايير المحاسبة، كما أننا نوصي أيضا بالبداية في إصدار معايير المراجعة .

ونلاحظ على الدليل رقم واحد الخاص بالإفصاح عن البيانات المالية أنه لم يتعرض لقائمة التغير في المركز المالي والتي تقوم بعض الشركات بإعدادها كمبادرة فردية، ولا تعدها معظم الشركات، رغم أهمية هذه القائمة لمستخدمي البيانات المالية، ونوصي في هذا الشأن أن يلزم القرار الوزاري جميع الشركات بإعداد هذه القائمة .

كما أننا نوصي بأن يلزم القرار الوزاري جميع الشركات ببيان الوزن النسبي للإيرادات المختلفة، حتى يكون ذلك بمثابة إقرار من الشركة بأنها تعمل في حدود أغراضها الرئيسية المصرح بها، ولا تتجاوزها .

ومن مزايا الدليل رقم اثنين الخاص بمحاسبة الاستثمار ما يلي :

- أنه يعالج الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل .
- أنه استخدم ثلاثة أسس لتقويم الاستثمارات، وهي : التكلفة، السوق، إجمالي التكلفة أو السوق أيهما أقل، وهو يتمشى في ذلك مع قواعد المحاسبة الدولية .
- أنه تعرض للمعايير المحاسبية التي تحكم تصنيف الاستثمارات إلى قصيرة وطويلة الأجل، وتحديد تكلفة الإستثمارات، وتقويمها، وبيعها، وإعادة تصنيفها، وبيان الأرباح والخسائر من الإستثمارات، والإفصاح عن الإستثمارات، ولكننا نلاحظ على الدليل ما يلي :
- لم يتعرض إلى معالجة الاستثمارات طويلة الأجل في سندات .

- لم يتعرض لمعالجة الاستثمارات في شركات تابعة أو زميلة .
 - أنه خالف القواعد المحاسبية المتعارف عليها عند إعادة تصنيف الاستثمارات .
- إذ أننا نجد الدليل قد فرق في المعاملة بين حالتي إعادة التصنيف من إستثمارات قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل وبين استثمارات طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل .

وسمح في حالة إعادة تصنيف الإستثمارات من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل بإستخدام القيمة السوقية إذا كانت سياسة الشركات تدرج الاستثمارات قصيرة الأجل بهذه القيمة، ولهذا فإن أي رصيد فائض من التقويم بالنسبة إلى الإستثمارات والمدرج في حساب حقوق المساهمين يجب أن يحمل على حساب الأرباح والخسائر^(١) .

وفي رأينا أن ذلك لا يجب أن يكون في حالة الربح إذ أنه بذلك يساعد على التلاعب في رقم الدخل في حالة إعادة تصنيف الاستثمارات وهو ما تحاول المهنة تجنبه في الأساس .

ونرى أن يضاف التعديل التالي :

«وفي جميع الأحوال لا يجب الاعتراف بأي أرباح محققة، كنتيجة لعملية إعادة تصنيف الاستثمارات» .

وبذلك نمنع إتخاذ إعادة تصنيف الاستثمارات كوسيلة للتلاعب في رقم الدخل .

كما أننا نلاحظ على الدليل بصفة عامة غموض عباراته مما يدعو إلى التضارب في التطبيق نتيجة الاختلاف في التفسير،^(٢) ونلاحظ أيضا أن الدليل قد جانبه التوفيق في تسميتها بالمبادئ المحاسبية، وكان أحرى به أن يسميها المعايير المحاسبية، أو السياسات المحاسبية، إذ أن المبادئ المحاسبية تتصف بالثبات، ولا تختلف من بلد لآخر وهي : مبدأ التكلفة التاريخية، وتحقيق الإيراد، ومقابلة الإيرادات بالمصروفات، ومبدأ الإفصاح الكامل^(٣) .

ثانيا : دور شركة المقاصة :

مند إنفجار أزمة المناخ في صيف ١٩٨٢، أعلنت الحكومة عن بعض الإجراءات العاجلة لمواجهة الأزمة ومن بينها وقف عمليات البيع الأجل، والإسراع في تأسيس شركة المقاصة، وبدأت الشركة عملها بحصر وتسجيل المعاملات المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل وقد بلغ عدد الشيكات والمعاملات المتعلقة بها ٢٨٨١٥ شيكا قيمتها الإجمالية حوالي ٢٦,٧ بليون دينار كويتي، تخص ٦٠٣١ متعاملا، وبلغ أكثر من أربعة أمثال الناتج المحلي الإجمالي للكويت .

(١) وزارة التجارة والصناعة، الكويت دليل رقم (٢) محاسبة الاستثمار ص ٦ .

(٢) محمد عطية مطر - جريدة الوطن وجهة حول المبادئ المحاسبية الخاصة بالشركات والمؤسسات ٦، ٧ فبراير ١٩٨٧م .

(٣) Donald E. Kieso and Jerry j. Weygandt, Intermediate Accounting, N. Y., John Wiley and Sons, 1985, P.35

د. يوسف عوض العائلي ود. محمد أحمد العظمة المحاسبة المالية المحاسبة عن الأصول .

المجلد الأول دار ذات السلاسل الكويت ١٩٨٦م ص ٨٩ .

وكان للشركة وحصرها للبيانات الخاصة بالشيكات الآجلة دور كبير لتسهيل مهمة الحكومة، وهيئة التحكيم في الفصل في المنازعات المتعلقة بهذه المعاملات، وتم الإستعانة بها في وضع الحلول المناسبة لأزمة المناخ، إذ أنه لم يعرف على وجه الحديد حجم الأزمة إلا بعد حصر شركة المقاصة لها .

ومن أبرز المهام التي قامت بها شركة المقاصة ما يلي :

- ١ - قامت الشركة نيابة عن الحكومة بسداد حقوق صغار الدائنين المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل وذلك تنفيذاً للأحكام الصادرة من هيئة التحكيم .
- ٢ - قامت الشركة بتحويل ورهن السندات الصادرة للمستفيدين .
- ٣ - تقوم الشركة بسداد الديون المستحقة على العملاء، والناشئة من معاملات الأسهم، وذلك من حساباتهم المتوافرة لديها، أو من القروض التي حصل عليها العملاء من شركات الاستثمار .
- ٤ - قامت الشركة نيابة عن الحكومة بشراء أسهم بعض الشركات المقفلة والخليجية، وذلك تسهيلاً لتصفيتها أو دمجها مع شركات أخرى .
- ٥ - تقوم الشركة بالتنسيق مع إدارة سوق الأوراق المالية من أجل وضع أنظمة التقاوص المتعلقة بالأوراق المالية .

وعلى ذلك فإن شركة المقاصة قد أدت دوراً ممتازاً في تحديد حجم الأزمة والتخفيف على الحكومة في اتخاذ الحلول المطروحة للأزمة .

ثالثاً : دور مراقبي الحسابات :

من نتائج الزيارات الميدانية لبعض مكاتب تدقيق الحسابات اتضح بأنه لم يكن لمراقبي الحسابات دور مباشر في معالجة الأزمة، سواء قبل أو أثناء أو بعد حدوث الأزمة، واتضح لنا أن بعض المراقبين فقدوا صفة الحياد بدخولهم كمؤسسين في الشركات التي يراقبون حساباتها، ولم تشر تقارير المراجع من قريب أو بعيد إلى مخالفات أعضاء مجالس الإدارة أثناء التأسيس، أو بعد التأسيس، أو مخالفات أغراض تأسيس الشركات مع أن كثيراً من الشركات التي تعاملت في سوق المناخ خصوصاً الشركات الكويتية المقفلة والخليجية خالفت أغراض تأسيسها .

وساعد غياب الرقابة الفعالة من قبل وزارة التجارة والجهاز الفني المكلف بمتابعة الميزانيات، والذي لم يكن يستطيع متابعة ميزانية الشركات، وخاصة في أزمة بحجم أزمة المناخ - على ذلك .

وكان لتخطيط وزارة التجارة في إصدار بعض المذكرات والقوانين والزام الشركات ومراقبي الحسابات بها مثلاً إعداد الميزانيات في ٨٢/١١/٣٠ وقرار آخر بتأجيلها إلى ما بعد ذلك التاريخ

وقرارات بتقييم الأسهم الخليجية والمقفلات والكويتية المساهمة العامة وبعض هذه التقييمات لا أساس لها من الناحية المحاسبية وخاصة للأسهم الغير المدرجة في البورصة أو السوق الموازي، فقد حددت الوزارة تقييمات لهذه الأسهم لا تتفق مع الميزانيات المعتمدة لهذه الشركات .

في نهاية العام ١٩٨٥م بدأت وزارة التجارة وبتكليف من الوزير بتشكيل مجلس تأديبي لمحاسبة مراقبي الحسابات الذين كان لهم دور في الأزمة، وتم توقيف ثلاثة مراقبين كانت تراخيصهم في مرحلة الإنتهاء، وتم التوقيف لمدة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة شهور، أي أن العقاب لم يكن بمستوى الإساءة إلى المهنة نفسها. وفي رأينا أن تشكيل المجلس التأديبي في حد ذاته وممارسته لنشاطاته يعتبر بداية مرحلة مهمة لالتزام مراقب الحسابات بالسلوك المهني وعدم تجاوزه .

لم يكن هناك دور واضح لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، كجمعية مهنية، سواء في مساعدة مكاتب التدقيق لتأدية عملها بشكل مهني سليم، أو تلعب دور في تحديد العقاب للمكاتب التي أساءت للمهنة، أو تلعب دورا أهم في تحديد المعايير المحاسبية، والسياسات الواجبة الإلتباع، في ظل ظروف الكويت .

ومع افتتاح بورصة الكويت تم تحديد أسس وأساليب ملزمة لمراقبي الحسابات في تحديد بعض البيانات المحاسبية التي تظهر في الميزانية بحيث لا تؤدي إلى تضليل المتعاملين، ويتم إيقاف تداول الشركات المخالفة، حتى تنفذ شروط إدارة البورصة .

وأصبح هناك متطلبات لإدارة البورصة، والبنك المركزي، ووزارة التجارة في تحديد البيانات المحاسبية، قبل حصول الشركة على الموافقة لعقد جمعية عمومية، وأضاف ذلك عبئا جديدا على مراقب الحسابات لتحديد البيانات التي تناسب جميع الأطراف، وبخاصة للشركات المدرجة في البورصة والسوق الموازي . ونقترح في هذا الشأن أن يتم التنسيق بين متطلبات وزارة التجارة وإدارة البورصة والبنك المركزي بالنسبة للبيانات المحاسبية المطلوبة من الشركات .

نتائج وتوصيات البحث

السياسات المحاسبية التي كان يجب اتباعها :

أولا - قبل حدوث الأزمة :

- نظرا لضيق سوق الأوراق المالية وضعف الطاقة الاستيعابية للإقتصاد الكويتي مع زيادة السيولة والتسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك التجارية لعملائها لتمويل صفقات الأسهم، أدى كل ذلك إلى ميل السوق المضاربة لتحقيق الأرباح السريعة، دون الإستناد إلى نشاط الشركات وجدوى إنتاجيتها وربحياتها .

وكان يجب على الشركات توقع حدوث الأزمة، وكان يجب تدعيم المراكز المالية للشركات، بتكوين الاحتياطيات العامة والمخصصات الإضافية لمقابلة آثار الأزمة، خصوصا في السنوات التي سبقت الأزمة والتي حققت فيها الشركات أرباحا وكان يجب عدم توزيع كل الأرباح المحققة، سواء في شكل توزيعات نقدية، أو أسهم منحة بل استخدامها في تدعيم المراكز المالية للشركات .

- كان يجب على الشركات تحديد أولويات الاستثمار، وتحديد حد أعلى للاستثمار في الأوراق المالية، وتحديد سقف لا يجوز تجاوزه بالنسبة للتعامل الآجل في الأوراق المالية .

- كان يجب على المحاسبين استخدام أساس الاستحقاق بالنسبة لربح البيع الآجل، والفرقة بين الربح الناتج عن مقارنة تكلفة الأسهم بسعر البيع الفوري، وبين الربح الآجل الناتج عن مقارنة سعر البيع الفوري بسعر البيع الآجل، واعتبار الربح الآجل محققا بمرور الزمن، طبقا لأساس الاستحقاق .

- كان يجب على المحاسبين معالجة الشيكات الآجلة معاملة أوراق القبض، وتكوين المخصصات الكافية للديون المشكوك فيها، كما كان يجب الإلتزام بتطبيق الضوابط الخاصة بالتعامل الآجل في الأوراق المالية، والتي أصدرتها وزارة التجارة في ١٩٧٦م بشكل جدي .

- كان يجب على مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت إصدار معايير للمحاسبة والمراجعة خاصة بدولة الكويت .

ثانيا - بعد حدوث الأزمة :

- نظرا لانهايار الثقة في الشيكات الآجلة كان يجب على محاسبي الشركات اتباع سياسة أكثر تحفظا باللجوء إلى الأساس النقدي في معالجة أرباح البيع الآجل للأسهم .

- تكوين مخصصات كافية لمقابلة الهبوط المتوقع في أسعار الأسهم بمجرد حدوث الأزمة .

- تكوين مخصصات كافية لمقابلة انخفاض قيمة أوراق القبض، تمثل الفرق بين ثمن البيع الآجل، و ثمن البيع الفوري في حده الأدنى وتمثل الفرق بين التكلفة و ثمن البيع الآجل في حده الأعلى.
- تخفيض محفظة الاستثمار في الأسهم المحلية .
- وقف التعامل في الشيكات الآجلة أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن .
- تحويل جزء من الاستثمارات في أسهم محلية إلى سندات قابلة للتسييل وشهادات إيداع .
- عدم توزيع أرباح في شكل توزيعات نقدية، أو أسهم منحة وتدعيم الاحتياطات العامة للشركة، وتكوين المخصصات الإضافية الضرورية لمقابلة آثار الأزمة .
- في حالة خسارة جزء كبير من رأس مال الشركة كان يجب تصفية الشركة أو تخفيض رأس مالها أو دمجها مع غيرها .

توصيات البحث :

- تم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية قصيرة الأجل، طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، من حيث التكلفة، وإجمالي التكلفة أو السوق أيهما أقل، أو السوق.
- أما بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم فنلاحظ أن الشركات القابضة لم تعد القوائم المالية الموحدة، ومعظم الشركات التي تمتلك ٢٠٪ أو أكثر من رأس مال الشركات الزميلة لم تستخدم طريقة حقوق الملكية، خلافاً لتوصيات مجامع المحاسبين في هذا الشأن .
- من حيث تكوين المخصصات الكافية لمقابلة هبوط أسعار الأسهم فلم تكون معظم الشركات هذه المخصصات إلا في عام ١٩٨٤م بعد أن تخلت الحكومة عن سياسة دعم أسعار الأسهم المحلية، وكان يجب تكوين هذه المخصصات بمجرد حدوث الأزمة، بل كان يجب توقع الأزمة، وتكوين مخصصات إضافية تحسباً للأزمة .
- من حيث تكوين المخصصات الكافية لانخفاض أوراق القبض الناتجة عن التعامل الآجل في الأسهم فلم تكون معظم الشركات هذه المخصصات إلا تطبيقاً للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣م مما يوضح أن المبادرة اتخذت من قبل وزارة التجارة والصناعة ولم تتخذ من قبل مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت .
- من حيث الإفصاح أغفلت القرارات الوزارية أهمية نشر قوائم مالية مهمة، مثل قائمة التغير في المركز المالي، والتي تقوم بعض الشركات بإعدادها كمبادرة فردية، ولا تعدها معظم الشركات نظراً لعدم إلزام القانون الكويتي بها، واكتفت معظم الشركات بإعداد بيان الأرباح والخسائر، وتوزيع الأرباح والأرباح المدورة، وقائمة المركز المالي وبيان بالإيضاحات والسياسات المحاسبية المستخدمة .

- لم تعالج القرارات الوزارية مشكلة إفصاح القوائم المالية والبيانات التي يجب أن تمثل الحد الأدنى في نشر البيانات المالية، إلا بعد حدوث الأزمة .
- لم توجد معايير محاسبية متعارف عليها خاصة بدولة الكويت قبل أو أثناء الأزمة، وبدأت وزارة التجارة بعد الأزمة في إصدار ثلاثة معايير محاسبية خاصة بالإفصاح والاستثمار والعقار، وهي تناسب معايير المحاسبة الدولية من ناحية، كما تناسب احتياجات مستخدمي القوائم المالية، طبقاً لظروف الحال الخاصة بالاقتصاد الكويتي من ناحية أخرى، وبدأ تطبيقها على جميع الشركات بجميع أشكالها القانونية بما فيها البنوك .
- ونوصي بأن تبدأ الوزارة في إصدار معايير ملزمة للمراجعة خاصة بدولة الكويت، مع الاستمرار في إصدار المعايير المحاسبية .
- عدم كفاية الدور الرقابي على مهنة التدقيق في دولة الكويت، وكذلك عدم كفاية التشريعات المنظمة للمهنة، مما يفسر عدم اتخاذ أي مبادرات بتوصيات معينة لمعالجة الأزمة، وما يدل على ضعف فاعلية جمعية المحاسبة والمراجعة الكويتية .
- ونوصي في هذا المجال بتدعيم الجمعية بالخبرات الأكاديمية والمهنية الضرورية .
- يجب على وزارة التجارة والصناعة أن تحقق رقابة سابقة على إنشاء الشركات والتأكد من أنها شركات غير وهمية، عن طريق التأكد من دراسات الجدوى، وجدية المؤسسين ويجب كذلك على الوزارة تحقيق رقابة لاحقة بعد تأسيس هذه الشركات لتتأكد من أن هذه الشركات تعمل في حدود الأغراض الرئيسة المسموح بها، كما يجب أيضاً على محاسبي الشركات ومجالس الإدارة ومراقبي الحسابات التأكد من التزام الشركات بأغراضها الأساسية .
- يجب على وزارة التجارة والصناعة عدم الموافقة على توزيع أسهم منحة إلا بعد التأكد من سلامة المركز المالي للشركة، والتأكد من أن توزيع الأسهم توزيع حقيقي لا يقصد منه زيادة السيولة لدى الشركة للمضاربة في الأسهم .
- يجب أن يكون لإدارة البورصة دور رقابي فعال في مراقبة أسعار تداول الأسهم، ومراقبة تنفيذ الضوابط الخاصة بالبيع الآجل بشكل جذي، كما يجب على الشركات تحديد حد أقصى للتعامل الآجل لا يجب تجاوزه .
- يجب على إدارة البورصة متابعة البيانات المنشورة للشركات المدرجة أسسها على قوائم التداول، وأن تطلب من هذه الشركات أن تصدر بيانات دورية (ربع سنوية أو نصف سنوية) توضح أنظمتها ومراكزها المالية الحقيقية حتى تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة - وقد بدأت إدارة البورصة فعلاً في تطبيق هذا الاتجاه .

- يجب على البنك المركزي مراقبة منح التسهيلات الائتمانية من قبل البنوك التجارية، والتأكد من أن هذه التسهيلات لا تستخدم في المضاربة في الأوراق المالية، وقد بدأ البنك المركزي فعلا في تطبيق هذا الاتجاه .
- يجب على إدارة البورصة العمل على إعادة التوازن إلى السوق والعمل على تحويلها في المقام الأول إلى سوق استثمارية هدفها الأساسي تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة لكافة قطاعات الاقتصاد والحد من المضاربات .

الجدول رقم (١) تحليل الشركات الكويتية المساهمة العامة

البيان	السنة	الحالة الأولى شركة استثمار	الحالة الثانية شركة استثمار	الحالة الثالثة شركة استثمار	الحالة الرابعة شركة عقارية	الحالة الخامسة شركة عقارية	الحالة السادسة شركة تأمين	الحالة السابعة شركة تأمين
أولا محفظة الأوراق المالية (استثمارات في أسهم)	٨١	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠
	٨٢	% ٩٩	% ٨٤	% ١٦١	% ١٤٦	% ٢٥١	% ٩٤	% ١٥٢
	٨٣	% ١٢٦	% ١٣٣	% ١٦٧	% ١٣١	% ٣١٨	% ١٠٣	% ١٥٤
	٨٤	% ٩٠	% ٨١	% ١٥١	% ٨٨	% ٢٠٧	% ١٠٣	% ١١٥
% الاستثمارات في أسهم إلى إجمالي الأصول	٨١	% ٢٦	% ٥١	% ٩,٥	% ١٣	% ١٩,٧	% ٣٣,٥	% ٣٤
	٨٢	% ٢١	% ٤٢	% ١١,٧	% ١٠	% ٣١,٦	% ٢٧	% ٤١
	٨٣	% ٢٧	% ٥٣	% ١٠,٤	% ٩	% ٣٧,٤	% ٢٥,٦	% ٤٤
	٨٤	% ٢٣	% ٣٦	% ٩,٩	% ٧	% ٢٥	% ٢٤	% ٣٢,٥
ثانيا : التعامل الآجل في الأوراق المالية	٨١	% ١٠٠	% ١٠٠	لم تتمكن من تحديد هذه النسبة من البيانات المنشورة	لا يوجد تعامل آجل في الأوراق المالية	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠
	٨٢	% ١١٩	% ١٠٤			% ٧٤	% ٤١	% ١٣٥
	٨٣	% ٨٥	% ١٥			% ٤٠	% ٢٥	% ٣٨,٧
	٨٤	% ٧	صفر			صفر	% ١١	% ١٦
% التعامل الآجل في الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول	٨١	% ٢٦,٣	% ١٦			% ١٦	% ١٥	% ٧,٨
	٨٢	% ٢٤	% ١٦			% ٧,٥	% ٥,٣	% ٨,٥
	٨٣	% ١٨,٦	% ٢			% ٣,٨	% ٢,٨	% ٢,٥
	٨٤	% ٢,٧	صفر			صفر	% ١,١	% ١

تابع الجدول رقم (١) تحليل الشركات الكويتية للمساهمة العامة

البيان	السنة	الحالة الأولى شركة استثمار	الحالة الثانية شركة استثمار	الحالة الثالثة شركة استثمار	الحالة الرابعة شركة عقارية	الحالة الخامسة شركة عقارية	الحالة السادسة شركة تأمين	الحالة السابعة شركة تأمين
ثالثا : الاستثمارات في أسهم والشيكات الآجلة إلى إجمالي الأصول	٨١	%٥٢,٣	%٦٧	%١٠٠	%١٠٠	%٣٥,٧	%٤٨,٥	%٤١,٨
	٨٢	%٤٥	%٥٨	%١٧٤	%٢٤٢	%٣٩,١	%٣٢,٣	%٤٩,٥
	٨٣	%٤٥,٦	%٥٥	%١٧٧	%٢٠١	%٤١,٢	%٣٨,٤	%٤٦,٥
	٨٤	%٢٥,٧	%٣٦	%٩٢,٩	%١٩٠	%٢٥	%٢٥,١	%٣٣,٥
رابعا : الاحتياطات العامة	٨١	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
	٨٢	%١٧٦	%٢٢٩	%١٧٤	%٢٤٢	%١١٥	%١٢٨	%١٥٣
	٨٣	%١٠٩	%٢٤٨	%١٧٧	%٢٠١	%١٢٩	%١٦٧	%١٦٢
	٨٤	% ٢٧	%١١٣	%٩٢,٩	%١٩٠	%١٣٨	%١٩٢	%١٦٥
خامسا: حقوق المساهمين (مطروح منها زيادة رأس المال المدفوعة نقدا خلال سنوات الدراسة)	٨١	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
	٨٢	%١٥٣	%١٤٦	%١١٢	%١٦٨	%١٢٦	%١٢٥	%١٥٢
	٨٣	%١١٨	%١٤٧	%١١٣	%١٧٩	%١٥٤	%١٣٨	%١٢٦
	٨٤	% ٧٩	%١١٣	% ٨٦	%١٧٠	%١٥٧	%١٤٧	%١٣٣
سادسا: صافي الربح (الخسارة)	٨١	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
	٨٢	%١٠٦	%١٢٤	%١١٨	%١٦٢	%١٩٧	% ٩٤	%١٤٢
	٨٣	(%/٣١١)	% ٣٨	% ٥٨	% ٩٨	%٢١٢	% ٨٣	% ٦١
	٨٤	(%/٥٠٥)	% ٥٠	(%/٣١٧)	(%/٤٨)	% ٦١	% ٦٩	% ٣٥

٨١ ٨٢ ٨٣ ٣٧	٪ صافي الربح إلى حقوق المساهمين	٪٩,٩ ٣,٤ ٪(٢٦) ٪(٥٥)	٪٢١ ٪١٦ ٪٥ ٪(٢٦)	٪١٠,٥ ٪٧,٩ ٪٣,٨ ٪(٢٥,٦)	٪١٩,٥ ٪٨,٨ ٪١٠,٦ ٪(٥,٤)	٪١٩ ٪٢٩ ٪٢٦,٣ ٪٣,٧	٪٣٧,٦ ٪٢٨,٣ ٪٢٢,٦ ٪١٧,٧	٪١٩,٨ ٪١٨,٥ ٪٧,٨ ٪٣,٣
		٪٢٧,٦ ٪(٤٩,٨) ٪١٩,٥ ٪(٦٦,٩)	٪٣٤,٣ ٪٧٨,٥ ٪٧,٨ ٪(٣٣)	٪٢٠,٧ ٪١٦,٣ ٪٦,٩ ٪(٣٨)	٪٤٧,٩ ٪٤٨,٦ ٪٢٢,١ ٪(١٠,٢)	٪٧٧,٨ ٪٧٥٨ ٪١,٧٥٥ ٪٣,٣١	٪٦٨ ٪٥٣ ٪٥,٨٣ ٪١٣	٪١,١٥ ٪٥,٠٥ ٪٨,٦١ ٪٧,٩
		٪٢٧,٦ ٪(٤٩,٨) ٪١٩,٥ ٪(٦٦,٩)	٪٣٤,٣ ٪٧٨,٥ ٪٧,٨ ٪(٣٣)	٪٢٠,٧ ٪١٦,٣ ٪٦,٩ ٪(٣٨)	٪٤٧,٩ ٪٤٨,٦ ٪٢٢,١ ٪(١٠,٢)	٪٧٧,٨ ٪٧٥٨ ٪١,٧٥٥ ٪٣,٣١	٪٦٨ ٪٥٣ ٪٥,٨٣ ٪١٣	٪١,١٥ ٪٥,٠٥ ٪٨,٦١ ٪٧,٩
		٪٢٧,٦ ٪(٤٩,٨) ٪١٩,٥ ٪(٦٦,٩)	٪٣٤,٣ ٪٧٨,٥ ٪٧,٨ ٪(٣٣)	٪٢٠,٧ ٪١٦,٣ ٪٦,٩ ٪(٣٨)	٪٤٧,٩ ٪٤٨,٦ ٪٢٢,١ ٪(١٠,٢)	٪٧٧,٨ ٪٧٥٨ ٪١,٧٥٥ ٪٣,٣١	٪٦٨ ٪٥٣ ٪٥,٨٣ ٪١٣	٪١,١٥ ٪٥,٠٥ ٪٨,٦١ ٪٧,٩
٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤١	سائبا : المخرجات	٪١٠,١ ٪١١ ٪١٢ ٪١٠	٪١١ ٪١١ ٪١٠ ٪١٠	٪١٣ ٪١٣ ٪١٣ ٪١٠	٪٨٥ ٪١٢٩ ٪١٧٨ ٪١٠٠	٪٨١ ٪٧٦ ٪٨٥ ٪١٠٠	٪١٣ ٪٨٣ ٪٧١ ٪١٠٠	٪١١ ٪١١ ٪٥٢ ٪١٠٠
		٪١٠,١ ٪١١ ٪١٢ ٪١٠	٪١١ ٪١١ ٪١٠ ٪١٠	٪١٣ ٪١٣ ٪١٣ ٪١٠	٪٨٥ ٪١٢٩ ٪١٧٨ ٪١٠٠	٪٨١ ٪٧٦ ٪٨٥ ٪١٠٠	٪١٣ ٪٨٣ ٪٧١ ٪١٠٠	٪١١ ٪١١ ٪٥٢ ٪١٠٠
		٪١٠,١ ٪١١ ٪١٢ ٪١٠	٪١١ ٪١١ ٪١٠ ٪١٠	٪١٣ ٪١٣ ٪١٣ ٪١٠	٪٨٥ ٪١٢٩ ٪١٧٨ ٪١٠٠	٪٨١ ٪٧٦ ٪٨٥ ٪١٠٠	٪١٣ ٪٨٣ ٪٧١ ٪١٠٠	٪١١ ٪١١ ٪٥٢ ٪١٠٠
		٪١٠,١ ٪١١ ٪١٢ ٪١٠	٪١١ ٪١١ ٪١٠ ٪١٠	٪١٣ ٪١٣ ٪١٣ ٪١٠	٪٨٥ ٪١٢٩ ٪١٧٨ ٪١٠٠	٪٨١ ٪٧٦ ٪٨٥ ٪١٠٠	٪١٣ ٪٨٣ ٪٧١ ٪١٠٠	٪١١ ٪١١ ٪٥٢ ٪١٠٠

جدول رقم (٢) تحليل الشركات الكويتية المقفلة

بيان	السنة	شركة عقارية	شركة عقارية	شركة عقارية	شركة عقارية	شركة استثمارية
% التعامل في سوق المانح						
حفظة الأوراق المالية	٨١	%١٠٠	-	-	%١٠٠	-
	٨٢	%١٦٦	%١٠٠	%١٠٠	%١٦٣	-
	٨٣	%١٣٧	%١٩١	%٥٦	%١٣٦	%١٠٠
	٨٤	%١٢٦	%٦٥	%٢٧	-	%٤٣
% الاستثمارات في أسهم	٨١	%١٩	-	-	%٢٦	-
	٨٢	%٢٧	%١٤	%٠٩	%٣١	-
	٨٣	%٢٩	%٣٤	%٠٦	%٣٤	%٥٨
	٨٤	%٣٠	%٢٣	%٠٣	-	%٦٤

٨١	١٠٠٪	-	لا يوجد تعامل آجل في أوراق مالية	١٠٠٪	١٠٠٪	-	١٠٠٪	-	١٠٠٪
٨٢	١٠٠٪	١٠٠٪		٨٧٪	١١٧٪	-	٨٩٪	١٠٠٪	١٠٠٪
٨٣	٢٨٪	٨٧٪		صفر٪	-		-	٥٣٪	٥٣٪
٨٤	صفر٪	صفر٪		صفر٪	صفر٪		-	١٨٪	١٨٪
٨١	٧٢٪	-		٥١٪	٣٥٪		٣٠٪	-	-
٨٢	٦٤٪	٥١٪		٥٧٪	٣٠٪		٢١٪	٢٣٪	٢٣٪
٨٣	٢٣٪	صفر٪		صفر٪	-		-	١٨٪	١٨٪
٨٤	صفر٪	صفر٪		صفر٪	صفر٪		-	١٨٪	١٨٪
٨١	٩١٪	-		٦٥٪	٨١٪		٦١٪	-	-
٨٢	٩١٪	٦٥٪		٩١٪	٦١٪		٥٥٪	٨١٪	٨١٪
٨٣	٥٢٪	٩١٪		٢٣٪	٥٥٪		-	٨١٪	٨١٪
٨٤	٣٠٪	٢٣٪		صفر٪	٨٢٪		-	٨٢٪	٨٢٪
٨١	١٠٠٪	-		١٠٠٪	١٠٠٪		١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
٨٢	١٩٨٪	١٠٠٪		صفر٪	١٠٠٪		١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
٨٣	٩٩٪	صفر٪		صفر٪	١٠٠٪		١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
٨٤	صفر٪	صفر٪		صفر٪	صفر٪		-	صفر٪	صفر٪
الاحتياطات العامة									
٢٠. دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد									

تابع جدول رقم (٢) تحليل الشركات الكويتية المقفلة

بيان	السنة	شركة عقارية	شركة عقارية	شركة عقارية	شركة عقارية	شركة استثمارية
حقوق المساهمين (مطروحا منها زيادة رأس المال المدفوع نقدا) خلال سنوات الدراسة	٨١	%١٠٠	-	-	%١٠٠	-
	٨٢	%١١٦	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٣	-
	٨٣	%١٤٢	%٧٣	%١٠٠	%١٠٦	%١٠٠
	٨٤	%١١٧	%٥٧	%٩٦	-	%٥٩
صافي الربح (الخسارة)	٨١	%١٠٠	-	-	%١٠٠	-
	٨٢	%١٤٦	%١٠٠	%١٠٠	%١١٤	-
	٨٣	(%/٣٨)	(%/٢٨٨)	%٢	%٢٣	(%/١٠٠)
	٨٤	(%/٦٠)	(%/٨٠٨)	%١٢	-	(%/٣٦٨)
% صافي الربح إلى حقوق المساهمين	٨١	%٤٢	-	-	%٩,٧	-
	٨٢	%٢٥	%٧,٥	%٦	%١٠,٨	-
	٨٣	(%/٦)	(%/٣٠)	%١	%٢,١	(%/١٥)
	٨٤	(%/١٠)	(%/١٠٦)	%٧	-	(%/٩٣)
% صافي الربح إلى رأس المال	٨١	%٥٥	-	-	%١٥	-
	٨٢	%٣٠	%٨	%٧	%١٧	-
	٨٣	(%/٧)	(%/٢٣)	%١	%٤	(%/١٣)
	٨٤	(%/١٢)	(%/٦٦)	%٨	-	(%/٤٩)
الموجودات	٨١	%١٠٠	-	-	%١٠٠	-
	٨٢	%١١٦	%١٠٠	%١٠٠	%١٣٤	-
	٨٣	%٩١	%٧٦	%٨١	%١٤٤	%١٠٠
	٨٤	%٨٥	%٣٨	%٨٥	-	%٥٨

جدول رقم (٣) الشركات المساهمة الخليجية

بيان	السنة	شركة استثمارية	شركة استثمارية	شركة استثمارية عقارية	شركة صناعات	شركة بترولية	شركة زراعية
% نشاط الشركة بسوق الناتج		% ١٠ / سوق الناتج % ٢٠ / ودائع % ٢٠ / متنوعة	% ٨٠ / سوق الناتج % ٢٠ / أسهم دولية	% ٨٠ / سوق الناتج % ١٠ / عقار % ١٠ / أسهم دولية	% ٩٥ / سوق الناتج % ٥ / نشاط صناعي	% ٣٠ / مناج % ١٠ / عقار % ٦ / نفط % ٥٤ / ودائع	% ٨٠ / مناج % ٢٠ / زراعي
محفظة الأوراق المالية	٨١	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠
	٨٢	% ١٧٢	% ١٨٧	% ٢٠٦	% ٢١١	% ١٧٥	% ٢٠٠
	٨٣	% ١٢٦	% ٧٦	% ٢٨٣	% ١٣٩	% ١٦٠	% ٧٦
	٨٤	% ٩٩	% ٣٧	% ٣١٠	% ٨٥	% ١٤٠	-
% الاستثمارات في أسهم إلى إجمالي الأصول	٨١	% ٣٥	% ٢٧	% ١٠		% ٣٧	-
	٨٢	% ٣٦	% ٤٥	% ١٧		% ١٢	% ١٢
	٨٣	% ٣٢	% ٥٢	% ٢٣		% ١١	% ١٥
	٨٤	% ٣٤	% ٥٧	% ٣٧		% ١١	-
التعامل الآجل في الأوراق المالية	٨١	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠
	٨٢	% ١٥٠	% ٩٠	% ٩٠	% ١١٠	% ١٨٧	% ٦٠٠
	٨٣	% ٨٧	% ٧٦	% ١٧٠	% ٥٠	% ١٥٤	% ٣١٣
	٨٤	% ٢٩	% ١٤	% ١٦٧	% ١٠	صفر/	-

تابع جدول رقم (٣) الشركات المساهمة الخليجية

بيان	السنة	شركة استثمارية	شركة استثمارية	شركة استثمارية عقارية	شركة صناعات	شركة بترولية	شركة زراعية
البيانات الاجمالية إلى إجمالي الأصول والشركات الاجمالية إلى إجمالي الأصول	٨١	٪ ٢٩	٪ ٢٢	لم تتمكن من استخراج النسبة	٪ ٣٠	٪ ٦٣	-
	٨٢	٪ ٢٧	٪ ٢٥		٪ ١٨	٪ ٣٣	٪ ٧٤
	٨٣	٪ ١٨	٪ ١٥		٪ ١٠	٪ ١٨	٪ ٦٢
البيانات العامة	٨٤	٪ ٨	٪ ٩		٪ ٢	صفر٪	-
	٨١	٪ ٦٤	٪ ٤٩		٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	-
	٨٢	٪ ٦٣	٪ ٧٠		٪ ١٠٠	٪ ٣٥	٪ ٨٦
الاحتياطات العامة	٨٣	٪ ٥٠	٪ ٦٧		صفر٪	٪ ٢٩	٪ ٨٧
	٨٤	٪ ٤٢	٪ ٦٦		صفر٪	٪ ١١	-
	٨١	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠		٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	صفر٪
الاحتياطات العامة	٨٢	٪ ٢٢٥	٪ ١٥٠		صفر٪	٪ ٢٠٣٠	صفر٪
	٨٣	٪ ٤٠	صفر٪		صفر٪	٪ ٩٧٠	صفر٪
	٨٤	صفر٪	صفر٪		صفر٪	٪ ٨٨	صفر٪

المراجع

أولا : التقارير المالية للشركات التالية خلال فترة الدراسة :

الشركة الدولية الكويتية للاستثمار .

الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية .

الشركة الكويتية للاستثمار

الشركة الكويتية لبناء وإصلاح السفن

شركة عقارات الكويت

شركة الخليج للتأمين

شركة الكويت للتأمين

شركة صناعة الميلامين الكويتية

شركة الاستثمارات الخليجية

شركة البنديرة العقارية

شركة الجوهرة للاستثمار

شركة التمدين العقارية

شركة اللؤلؤة العقارية

المجموعة الكويتية للاستثمارات العقارية

المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية

شركة العقارات المتحدة

شركة المنتجات البترولية

شركة الخليج للتنمية الزراعية

شركة اللؤلؤة الاستثمارية

شركة الساحل للتنمية والاستثمار

شركة إسمنت الفجيرة

ثانيا: المراجع العربية :

- إبراهيم رضوان العبادلة - الجهاز المصرفي والمالي في الكويت، الكويت : دار الوطن ١٩٨٠م.

- الشركة الدولية الكويتية للاستثمار - سوق الأسهم الكويتية ١٩٧٦ - ١٩٨٤م.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٥،

الكويت ١٩٨٦م.

- بنك الكويت الصناعي - بنك الكويت الصناعي في عشر سنوات ١٩٧٤ - ١٩٨٤م. الكويت ١٩٨٥م.
- بنك الكويت المركزي - الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ - ١٩٨٤م التقرير الاقتصادي ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ١٩٨٤م.
- جاسم السعدون - مناخ الأزمة وأزمة المناخ، الكويت شركة الربيعان للنشر والتوزيع - ١٩٨٥م.
- حازم بيلوي ورائد فهمي - سوق الأسهم الكويتية، رسائل البنك الصناعي العدد (٦)، الكويت : بنك الكويت الصناعي، ١٩٨٢م.
- سوق الكويت للأوراق المالية - دليل المستثمر : قطاع الاستثمار والتأمين - ١٩٨٤م، قطاع الشركات الصناعية - ١٩٨٦م، قطاع الاستثمار - ١٩٨٦م، قطاع الشركات غير الكويتية - ١٩٨٦م.
- علي حسن الحمدان - الكويت وأزمة سوق المناخ، الكويت ١٩٨٤م.
- غرفة تجارة وصناعة الكويت - تطوير سوق الأسهم في الكويت، الكويت نوفمبر ١٩٨١م.
- مذكرة حول تحريك النشاط الاقتصادي في الكويت فبراير ١٩٨٤م.
- محمد أحمد العظيمة ويوسف العادلي - «التضخم وأثره على البيانات المالية المنشورة للشركات الكويتية المساهمة» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الاصدارات الخاصة رقم واحد الكويت ١٩٨٠م.
- المحاسبة المالية - المجلد الثاني المحاسبة عن مصادر الأموال والتقارير المالية للشركات المساهمة، الكويت : دار ذات السلاسل ١٩٨٦م.
- محمد وجدي شركس - الاطار والأساسيات في المراجعة : تدقيق النظم المحاسبية التقليدية والالكترونية - الكويت : دار ذات السلاسل ١٩٨٧م.
- معهد الدراسات المصرفية - الدليل المالي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ١٩٧٦ - ١٩٨٥م.
- مركز الخبرة للاستشارات الاحصائية - أزمة المناخ بين الحقيقة والخيال - الكويت : دار الحقيقة ١٩٨٤م.
- يوسف العادلي ومحمد أحمد العظيمة - المحاسبة المالية - المجلد الأول - المحاسبة عن الأصول، الكويت : دار ذات السلاسل ١٩٨٦م.

ثالثا : المراجع الاجنبية :

- Accounting Principles Board (APB) “The Equity Method of Accounting for Investors in Common Stock”, Opinion No. 18 (New York: AICPA, March 1971)
- “Reporting Changes in Financial Position”, Opinion No. 19 (New York: AICPA, March 1971)
- “Disclosure of Accounting Policies,” Opinion No. 22 (New York; AICPA, April 1972)
- “Interim Financial Reporting”, Opinion No. 28 (New York: AICPA, May 1973)
- Accounting Standards Committee “Accounting for the Results of Associated Companies”, A Statement of Standard Accounting Practice (SSAP) No. 1 (U.K.: IAS, January 1971)
- “Group Accounts” (SSAP) No. 14 (U.K.: IAS, September 1978)
- H.H. Al-Jumah “The Kuwaiti Stock Market Crisis” Kuwait 1986.
- W. Beaver, “Reporting Rules for Marketable Equity Securities”, Journal of Accountancy (October, 1971).
- “Financial Reporting: An Accounting Revolution”, (Prentice-Hall, 1981).
- L. Chang and K. Most, “An International Comparison of Investors’ Uses of Financial Statements”, International Journal of Accounting (Fall, 1981)
- N. Douch and S. Sunders, “FASB’S Statements on Objectives and Elements of Financial Accounting: A Review, “The Accounting Review (January, 1981)”
- Financial Accounting Standards Board, “Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises”, Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 (FASB, 1978).
- “Reporting Accounting Changes in Interim Financial Statements” Statement No. 3 (FASB 1974)
- A. Harrid and R. Smith “Accounting for Marketable Equity Securities”, Journal of Accountancy (February, 1977).
- N. Hassan, “Accounting Reform in Kuwait — the Issues”, A paper presented to the

- First International Conference on Accounting in Kuwait (Kuwait University, 1984).
- R. Hines “The Usefulness of Annual Reports: The Anomaly between the Efficient Market Hypothesis and Shareholders Surveys,” *Accounting and Business Research* (Autumn, 1982)
 - International Accounting Standards Committee, *Statement of Changes in Financial Position*, IAS 7 (U.K.: IAS, October 1975).
 - “Disclosure of Accounting Policies”, IAS 1 (U.K.: IAS, January 1975)
 - T. Lynch “Accounting for Investment in Equity Securities by the Equity and Market Value Method”, *Financial Analysts Journal* (Jan — Feb 1975).
 - B. Malallah, “Information Needs of Users of Financial Statements in Kuwait”, A paper presented to the First International Accounting Conference on Accounting in Kuwait, (Kuwait University, 1984)
 - P. Pacter, “Applying APB Opinion No. 18 — Equity Method”, *Journal of Accountancy* (September 1971).
 - Shauib, A. Shauib, “Some Aspects of Accounting Regulation in Kuwait”, (*Journal of Contemporary Business*, Vol. 9, No. 3, 1980).
 - R. Storey and M. Moonitz “Market Value Method for Inter Corporate Investment in Stock”, *Accounting Research Study No. 1* (AICPA, 1976).
 - Youssef El-Adly and Mohamed El Azma “The Effect of Inflation on Kuwaiti Corporate Financial Statements”, *Journal of Contemporary Business* (Vol. 9, No. 3, 1980).

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فضلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير:
د. د. فهد ثاقب الثاقب

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

ثمن العدد
الكويت (300) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الإمارات (10) درهم، البحرين (10) دينار، عمان (10) ريال، العراق (10) دينار، الأردن (700) فلس، تونس (1.5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (500) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1.5) جنيه، السودان (1.5) جنيه، سوريا (20) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريال، المغرب (15) درهم.

الأشتراكات	للافراد	سنة	سنتين	ثلاث سنوات	ارب سنوات
الكويت	2 د.ك.	4 د.ك.	5.5 د.ك.	7 د.ك.	
الدول العربية	2.5 د.ك.	4.5 د.ك.	6.5 د.ك.	8 د.ك.	
البلاد الأخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار	
للمؤسسات					
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك.	25 د.ك.	40 د.ك.	50 د.ك.	
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار	

• تطلع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) أما بشيك لأمر المجلة مسحوباً عل أحد المصارف الكويتية.
(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج / فرع المنبلة.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت صرب: 5486 صفاء
الكويت. هاتف: 2549421 / 2549387 - تليكس: 22616 الكويت